

المقام الثالث في النشر اذ لا بد ان يتألف جملها على شيء
من الاقوال الثلاثة
تنبيه في الاشتغال بالمسائل خرجت عن الغنائس المحيطة
الفصل الخامس في غير الصبيبة والصبي وفيه ثلاث مرات
المرتبة الاولى في ثبوت الغير
المرتبة الثانية في وقت الغير وفيها ثلاث امور
الامر الاول متى يكون لها الغير
الامر الثاني في علاماته البلوغ
الامر الثالث في الحجة على البلوغ
المرتبة الثالثة في لفظ الغير وحكمه وفيها ثمة مرتبة
ايضاح البيضا والحمد لله رب العالمين والصلوة
والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
وعلى جميع المومنين

فهرست ايضاح البيان في نكاح الصبيان مرتبا على
خمس فصول
الفصل الاول في هذا العلم في تزويج الصبيبة والآخ
على طهذه عندها
الفصل الثاني في اقوال العلماء في تزويج الصبي وفيه لا
يملك امره من محنوت او اعجمه ونحوها
الفصل الثالث في تزويج القول بصحة التزويج وفيه ثلاث
مواقف
الموقف الاول في تزويج القول بصحة تزويج الصبيبة
الموقف الثاني في تزويج القول بصحة تزويج الصبي
الموقف الثالث في تزويج القول بصحة تزويج من لا يملك
امره من محنوت او اعجمه ونحوها
الفصل الرابع في تزويج القول بوقوف التزويج الى البلوغ
وفيه ثلاثة مقامات
المقام الاول في تزويج القول بوقوف تزويج الصبيبة الى البلوغ
المقام الثاني في تزويج القول بوقوف تزويج الصبي الى البلوغ
تنبيه في طهذه ثلاثه في تزويج الغنائس بالتوقيف

ابيضاح البيهقي في مكآح الصّيب
تأليف البيهقي في مكآح الصّيب

نور الحكمة ومصباح الدّرج

إلى محمد سعيد الله بن حبيب

السّامع منوعنا الله

حجابه ما من

يترك العالمين

م م

وبسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي يايح الطبيب
 بفضله وختم الخائضات بحكمته وعدله ووضع لكل
 فيما شرع سبيلا ووضع له في منظم الصوت دليل لا
 والصلوة والسلام على محمد المبعوث رحمة للعالمين
 المجعول بفضله الله اسوة للمؤمنين وعلى آله واصحابه
 بخير الهدى ورجوم العدى وعلى جميع من بعدها
 اقتدى وبضيا لها هتدى ما رزق فرغ الى اصله وما
 ظهر حق من لسان اهله **اقابع** فترد ايضا
 الببان في كراح الصبي قررت فيطال بال وحرق
 فيه المسائل ورددت الشارح الى القواعد ويتبين
 المقاصد للقاصد بعد ان اشكك الحاجة الى بيان
 ذلك وحميت على السالك فيه المسالك **وسبب ذلك**
 ان العلماء اختلفوا في صحة نزوح الصبية على هذا
 وقد كان رأي اكثر القضاة من اصحابنا وقوف صحة نزوحها
 الى البلوغ وعلى ذلك جرح فرغ من منع الدخول وعدم
 النفقة وتأخير العدة والميراث الى حال البلوغ ثم
 رأى ثبوت خنا المتأخرين صحة النزوح تبعاً لبعض

الاقليمين

الاقليمين وعلى ذلك جرح فرغ من صحة الدخول
 وثبوت النفقة بالمعاشرة وثبوت العدة والميراث
 قبل البلوغ ثم التمس على اهل زماننا فروغ هذه الاقوال
 بعض ما ببعض فتراها يقولون بصحة النزوح وصحة
 الدخول ثم يعاملوننا في باقي الاحكام طوي فرغ القول بالوقوف
 وهذا تخليط بين الاقوال واختراف عن طريق الحقيقة
 وجمع بين الضدين في بعض الاحوال وهو لا يصح لانه يلزم
 اهل كل قوم ان يفرغوا عليه ما تقتضيه اصوله فتارة
 بعض فروغ اخرا فاعند الى فروغ ضده اخرا فاعند الى الجادة
 الواضحة وترك المسار وعمل به في اول مرة من غير ان يكون
 قد رأى ان غيره اصح وهذا لا يصح لانهم اقتصروا
 بلزم كل جهة ما شاءه صوابا ولا يجوز له ترك الاعدل في
 نظرة وكذا القول في انتباة فلما رأيت هذا التخليط
 واقفا وكان السبب في ذلك اختلاط الفتاوى ببعضها ببعض
 وعدم تبيين اهل العصر فروغ كل من فروغ الاخر احسبت
 ان اضع هذه الرسالة لتعليم الناس ودفعنا لهذا الالتباس
 واحد ربنا المستول ان يتلفهاها بالقول وان يثبت
 عليها الاجر الجزيل فهو تعالى حسبي ونعم الوكيل وساريتها

على فضول تقرير الأصول وتوضيح الفصول وتبيين
 للعقول الفصل الأول في أخوال العلماء في تزويج
 الصبية وبيان حججهم في ذلك اعلم ان العلماء
 اختلفوا في تزويج الصبية على ثلاثة هذا حسب
 أحد هاتين تزويجها لا يصح أصلاً **الثاني** ان تزويجها
 موقوف إلى البلوغ فان انتهت ثم وان غيرته انتقض
الثالث ان تزويجها صحيح **المذهب الأول** وهو ان
 تزويجها لا يصح أصلاً هو المروي عن جابر بن زيد من
 ائمة هذه ههنا وبه قال ابن شبرمة وابو بكر الحارثي قوماً
قال ابو سنان والعجيج جابر بن زيد رحمه الله كيف
 يقول لا يزوج الاطفال اب ولا غيره على ما ذكره الشيخ
 ابواسحاق رحمه الله مع روايته لهذا الحديث يعني
 حديث تزويج صلى الله عليه وسلم بعائشة قال
 اللهم الا ان يعال انه يرك ان هذا من خصائص صلى
 الله عليه وسلم كما ذهب اليه ابن شبرمة فيما حكاه ابن
 حزم **قلت** نعم قد حكاه بن بكرة عن جابر بن زيد انما
 يرك ان تزويج النبي صلى الله عليه وآله والسلام بعائشة
 مخصوص به **ولعل** حججهم في ذلك ان الاصل في النكاح

التخير الا ما دل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة
 في تزويج ابي بكر وعمر دون البلوغ فيقضي ما عداه على
 الاصل فلا يصح لغير ابي بكر تزويج ابنته الصبية
 لان ذلك من خصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مع ابي بكر **والجواب** اما اولاً فلا نسلم ان الاصل في النكاح
 التخير بل الحرم في الاصل هو السفاح النكاح **واقا نانياً**
 ان فعل ابي بكر وتزويج صلى الله عليه وسلم بعائشة
 من خصوصياتهما لا من خصوصيات الله عليه وسلم اسوة في جميع
 اقواله واقواله الا ما قام الدليل على انه خاص به دون
 غيره ولا دليل هنا على ذلك **واما ثاني** فان زكريا
 صفة تزويج صلى الله عليه وسلم بعائشة انها ما كانت
 حلاً بحجة جاء سنخوله بنت حكيم ام است عثمان بن مظعون
 فقال يا رسول الله ان تزويج قال من قالت ان شئت
 بكرا والى شئت ثبت قال فمن البكر قالت ابنة احب خلق
 الله البكر ابنة ابي بكر قال ومن الشيب قالت سمودة
 بنت زمعة قد آمنت بك واتبعتك على ما تقول قال
 فاذهبى فاذا زومتها على قد خلعت بيت ابي بكر وقالت

يا امرؤ ومان ما ذا ادخل الله عليك من الخير والبركة
 قالت وما ذا قال قلت ارسلني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لخطب عليه عايشة قالت انتظري اياك بحجة
 يا بني شجاء ابو بكر فقلت طام ما ذا ادخل الله عليكم من
 الخير والبركة قال وما ذا قال قلت ارسلني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لخطب عليه عايشة قال وها انما
 انما هي ابنة اخيه فرجعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكرت له ذلك وقال رجعي اليه فقربي له انا اخوك
 وانت اخي في الاسلام وابنتك تصلح لي فرجعت فذكرت
 له ذلك الى اخر القصة **فهذا** امر حاله يريد لعل ان
 تزوج الصبية كان معروفا عند امرائه غير مختص
 برسول الله صلى الله عليه وسلم فان خولة هي التي عرضت
 ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ابابكر وزوجه
 لم يستنكرا ذلك ولو كان غير معروفا عند امرائه لاستنكراه
 كما استنكرا ابو بكر تزوجه ابنة اخيه في الاسلام
 طنا منه ان اخوة الاسلام كلخوة النسب **وايضا**
 في القصة ان معمر بن عدسي كان قد ذكر عايشة

لابنه وان ابابكر كان قد وعد بها وانه لم يقطع لخولة
 بالتام حتى طابت نفس طعم **فقد** ابدل من حالهم على
 ثبوت علي تزوج الصبية بينهم ولم يثبت دليل محرم لذلك
 حتى تجعل تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا
 به والله اعلم **وايضا** فقد وقع لا تزوج الصبية مع
 الصحابة ولم ينكر احد ذلك فقد روي ان فلانة بن مضعون
 تزوج نيت الزبير بن عوف ولدت مع علي الصحابة وذلك ان
 في نهم الصحابة عدم الخصوصية في كراح عايشة رضي
 الله عنها **وايضا** فقد روي ان عمر بن الخطاب تزوج
 بامر كلثوم بنت علي وبي صبية لا تصلح الا للزواج
 سياتي وذلك دليل على عدم الخصوصية والله اعلم
المذهب الثاني ان تزويجها موقوف الى بلوغها فان
 التمت نكاحا غيرته النقص والى هذا القول ذهب
 اكثر القدر ماء من صحاب **ولعل** حجة مري ذلك ان صحبة
 النكاح مشروط برضا الزوجين وان الصبية لا يزوج
 لارضى لها الى وقت بلوغها فاقضوا تزويجها حتى
 يعمل رضاها ولا اعلم طر حجة غير هذا **وقية**

يشد ما استندل به ابن بركة من قياس التزويج على
 بيع مال الغير والوصية كالنكاح من الثلث حيث قال وكذلك
 لو باع مالا لغيره بغير امر ماله واجاز المالك جاز ببيع
 ماله ابد على ان البيع كان واقعا وهو موقوف على
 اجازة المالك ولو لم يكن واقعا لم تكن الاجازة بيعا ولو كان
 ببيع قبل الاجازة كما صححناه بجملة المالك قلما اجاز
 المالك وثبت البيع علمنا انه كان موقفا على اجازته قال
 وان الامم اجمعت ان الموصي لا يجوز وصيته كالنكاح
 الثالث فاذا قلنا واجاز الوارث حاز وكأنت الوصية
 موقوفة على اخذ الوارث **قال** فكذلك اذا عطف
 عليها بغير امرها صغيرة كانت او كبيرة كان موقفا على
 اجازتها فان اجازت حاز وان انكرت فسخ **جوابه**
انما اول خلافتنا به بغير شرط في صحة التزويج مطلقا
 رضي الزوجين بل نقول انه يشترط كذلك في الزوجين
 البالغين العاقلين اما من ليس كذلك فلا يشترط به
 صحة تزويجه كذلك **واختاتنا** فان دخوله صلى الله عليه
 وسلم بغير اشتراط صحة نص في صحة تزويجها
 اذ لو لم يكن تزويجها صحيحا ما صح الدخول بها لان الله

تعالى

تعالى منع الدخول الا بزوجة او سرية فقال عز من قائل
 والذين هم لفرسهم حافظون الاعلى ان واجهم او ما ملكك
 ايمانهم فافهم غير ملومين فمن ابغى وراء ذلك فاشك
 بهما العادون ومن اعلوهم ان الزوجة الصبيبة ليست
 بملك يمين فعلمنا انه ما صح الدخول بها لكونها زوجة واذا
 ثبت انها زوجة فعندنا تصدق القول بوقوف تزويجها على
 البلوغ اذ لا يصح ان تكون زوجة وتزويجها موقوف
 اذ يلزم عليه ثلث افعال الاحكام وجمع الاضداد حيث
 كانت زوجة غير زوجة **هذا** **أخوه** ما يستندل به على
 صحة القول بوقوف التزويج وقد عرفت جوابه **وقد**
 استندل ابن بركة بدليلين آخرين هما في الوصية
 بملك لا يأس ان تذكرهما دفعا للشبهة **الدليل الاول**
 قياسا لصبيبة على الامم اذ اعتقت وكانت تحت
 زوج قال ان الامم اذا تزوجها سبدها وهي لا تملك
 امرها ثم اعتقت فملك امرها كما ان لها الخياصة اذا
 عتقت والنكاح موقوف على رضاها بعد العتق
 ان تخفق بالاقامة او الفسخ وحكم على ذلك اجماع الامم

ثم قال فكذلك الصغيرة المعقودة عليها في حال الرأى لها
انها اذا ملكتها امرها وصار لها رأي كان لها الغيار **وجوابه**
ان هذا الدليل منقذ عليه فان جهة القول بالصحة لا القول
بالوقوف لا ترى ان تزويج الامه كان صحيحا قبل العتق
فكذلك يجب ان يكون تزويج الصبيحة صحيحا قبل البلوغ
سئلنا ان لكل منها الغيار بعد العتق والبلوغ فلا يلزم
من ثبوت الخيار بعد ذلك كون التزويج موقوفاً قبله
بل التزويج صحيح لما ثبت من جواز الدخول وثبوت الخيار
بعد العتق والبلوغ لدليل اخر لا يوجب توقيف التزويج
فكثير من العقور ظنوا ان يكون صحيحاً في اول الامر ثم يطرأ
عليها ما يوجب الفسخ ونأهيك ان المرأة اذا كانت
تحت حر تزويج عليها امه فقد صرحوا ان لها الخيار
بين الاقامة معه والخروج عنه ولا اظن احدا يقول
ان تزويج هذه يكون كان موقوفاً بل ليس فيه الا الصحة
فقط وكذلك القول في المرأة اذا خيرها تزويجها او جعل
طلاقاً ما يبيدها او خالها فقبل قد بينا من هذه الاحوال
كلها كما ترى فسبح للتزويج المتتابع مع انه كان صحيحاً
يا خجاء الامه فمن هنا نعلم ان ما ثبت فيه الخيار
وقفت لا يوجب النكاح والله اعلم **الدليل الثاني** قياس تزويج

الصبيحة على حال الغير بغير اذن قال ان الرجل يتأطع من
مال غيره بغير امره لم يرجعه له المالك فبرأ منه باجازه
وابرا **هذه المسئلة** **قال** على ما ترى كاف عن الجواب
عنه كيف يكون عقد التزويج مضمناً على كلام الغير
بغير اذنه على ان المهمة قد اجتمعت على ان فعله لا
كلامه وان لم يكن تعاريف ثم ان الجائز المالك لا يرضع عنه
اثم التعدد وانما يستغنى عنه الضمان الذي وجب عليه
لصاحب المال فاما الامر فلا يخطه الا التوبة **وايضاً** فان
التزويج عقد واسمها الغير حال ليس هو من العقود في
شيء فلا ادرك ما التبين منه انه الذي تصورت لانه يركه حتى
يجعل منه ادليلاً والله اعلم **المذهب الثالث** القول بوجوب
تزويجها واليه ذهب بعض قدماة اصحابنا واكثر متألميهم
وهم هو قومنا ثم اختلف هؤلاء على هذا ذهب فمنهم من
رغم ان صحة تزويجها موقوفة على الاب خاصة وجعل
بعضهم ذاك المجد ايضاً لانه بمنزلة الاب **واما غير**
الماب والمجد من الاولياء فلا يجوز ان يزويجها وبه قال
الشافعي وما كذا والثوري وغيرهم قومنا **وقال بعض**

اصحابنا والادوزاعي والوحيد بنه وآخر من ثومين
 يجوز لجميع المولياء ان يزوجهوا ولها الخيارات اذا بلغت الا
 ايا يوسف فقال لا خبار لها **حجج القائلون** بصحة ذلك
 حر الاب دون غيره من الاولياء بمنزلة وصي الله عليه وسلم
 يعايشه من ابني بكر وماروي عن عبد الله بن عمر انه قال
 هات عثمان بن مظعون وترك بنتا ووصى الى اخيه
 فزوجهما ابنيهما قبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يحيى بن عتبة ولا تمنع الاباذا فافانعت من زوجها
 وزوجته للمغيرة بن شعبه قالوا وفيه دليل على
 ان التيممة لا يجبرها وصي ولا غيره **والجواب** عن
 الاستدلال الاول ان تزوجه صلى الله عليه وسلم من
 ابوها واقعة حال فلا يدل على منع تزويج سائر
 المولياء عند عدم الاب **والجواب** عن الثاني ان
 وصف الكراهية لا يكون الا في الباطنيين اذا الضمير
 لا عبرة بكراهية ما قد لا في المزوجة كانت بالغلو سماها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيمة باعتبار رضا كانت
 عليه من حال البئر على حد قوله تعالى وآتوا البتة
 اموالهم ساهم بياتي بعد ان كانوا الباطنيين باعتبار

ما كانوا

ما كانوا عليه من الحال فالخبر لا يؤثرون اموالهم الا بعد البلوغ
فتر اختلف القائلون بان تزويجها مخصوص بالاب
 دون سائر الاولياء فمنهم من قال انها اذا تزوجهما ابوها
 فلا غيرها بعد البلوغ ومنهم من قال ان لها الغير وسياتي
 بيان كل واحد من القولين في المحكي الفصل الاخير من هذه
 الرسالة ان شاء الله تعالى **تم اختلفوا من وجب اخر**
 متى ينبغي للرجل ان يزوجه ابنته الصغيرة قال بعضهم
 اذا كان مثلها من الجوارح يشترط ان الرجايل **ولعل**
هؤلاء نظر الى ان الغرض من التزويج كسد النفس واحصاء النسل
 وهذه الحالة اذا تكون مع حصول الشهوة ولعلمهم
 بخبرين ماروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
 مكتوب في التوراة من بلغت ابنته اثنى عشر سنة
 فليزوجهما فاصابت انها فانفذ ذلك عليه **وقال بعضهم**
 لا ينبغي له ان يزوجهما حتى يصير نكاحها مثل بركة
 البعير **وعن سليمان بن الحكم** عن سليمان بن عثمان
 بن الجارية قال اذا تزوجك نكاحها او بلغ انزاجها بك
 نكاحها **وكان هؤلاء** نظروا الى انها لا تطيق الرجايل

حتى تكون بهذا الحال **وقال قوم** لا يزوجهما الا اذا
 كانت بنت سبع سنين لها بوي عن عائشة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم تزوجهما وهي بنت سبع سنين
 وزفت اليه وهي بنت سبع سنين ولعنها صمها
قال النووي كذا في رواية وفي اكثر الروايات بنت
 ست سنين قال والجمع بينهما انه كان لها ست وكسر
 فجاء رواية افترضت على الست وفي رواية اخرى على
 السنة التي دخلت فيها **وقال الوضاح** سمعت الازهر
 بن علي يقول اذا زوج الاب السدا سبعة اجزائه
ومن المعلوم ان التقسيم بالسدا سبعة غير التقسيم
 بالبلوغ وكانه نظر الى الحالة التي تطبق بالصبيته فيها
 الزوج وهذا **والصحيح** الذي ينبغي ان يعول عليه ان
 يقال ان تزوج الصبيته صحيح ثابت في حال صياها
 ولها الخيا اذا بلغت سواء كانت ذات ايت او بنتجة
 ولنا على ذلك ادلة من الكتاب والسنة وفعل الصحابة
فاما دليلنا من الكتاب فهو شيان **احدهما** قوله
 تعالى وليستفوا تكدي النسك فلهذا الله بختكم فيهن
 وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى للنساء الا في

لا تزواجهما

الا في تزواجهما كانت هن وتزوجهن ان تنكحوهن **فيل** انما
 نزلت في تزوية الصداق هن وكانت البتية تكون عند
 الزوج في اقامات جملة ولها مال تزوجها واطلها لها
 واذا كانت كريمة منعها من الازواج حتى توت في نفسها
 فانزل الله هذه الآية ترحمها عن تلك الحالة وهذا ظاهر
 كما صرح في اباحة تزويج بشاى النساء **ورد** بانه يحتمل
 ان يكون المراد وتزوجهن ان تنكحوهن اذا بلغن **قلت**
 هو صرف الكلام عن ظاهرها بغير دليل **قالوا** لا يدل على
 ذلك ما وقع لفظا منهن منهن في تزويج ابنة احميه
 عما من معد موته صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تزويج الابان ذنبا **قلت** انما رده رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لكانه نالها كمال الزوج ولا تعتبر اهلها الا اذا كانت
 بالغى صحا وكذا لا يعتبر اهلها الا بعد بلوغها فتحدث
 فله امه في غير معنى الآية **وما قاله ابن بركة** من ان البتية
 هي التي لا ايت لها صغيرة كانت او كبيرة فليس بشي من
 وجوب **احدها** ان ابن بركة بنفسه روى في هذا المسئلة
 بعينه ما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يتر بعد
 بلوغ وهذا ينقض عليه ما ذكره من ان سنة كل اسم البتية بين

فرد

الصغيرة والكبيرة عنده عدم الاب **والوجبر الثاني**
 ان الاصل في اللغة عدم الاشتراك فلا يثبت الاشتراك
 في الالفاظ الانبعاث ولا يكفي في اثبات ذلك ما وجد
 بن بركة عن ثعلب ان اليتيم هو البقر هو الذي كاه
 له صغيرا كان او كبيراً فانما صاع ما وجهه فهو نص
 في اليتيم من البقر لا من البقر فقياس اللغة لا يصح
 فلو صح القياس في اللغة لكان الواجب ان يقول ان
 اليتيم من البقر هو من الام له كان صغيرا او كبيرا
 وهذا يحتمل له واما اللغة فلا تثبت بالقياس فمحمول
 في مثل هذا المعنى **الوجبر الثالث** ان علماء المعاني
 وغيرهم صرحوا بان اطلاق اليتيم على البيا لغت
 في قوله تعالى واتوا البناح امواهم بجا من اطلاق
 اسمهم كان عليه ولم تعد احد منهم انكر ذلك فلو كانت
 اسم اليتيم مشتركا لما اقتصروا على القور في الاب
الوجبر الرابع ان ابن بركة قال في تفسير قوله تعالى
 واتكوا الايامي منكم قال والايامى كل امرأة لازوج لها
 من صغيرة او كبيرة بركا كانت او غير بركا قال وذلك
 في الاحرار **وعن الجعبي** يدعة ان الايامى من الرجال

والنكاح

والنساء الذين لا ازواج لهم ولهم **فقول ابن بركة** ان
 الايامى كل امرأة لازوج لها من صغيرة او كبيرة موجب
 لصحة القول بنزوح الصغيرة مطلقا اي كانت يتيمة
 او غير يتيمة فان معنى قوله تعالى واتكوا الايامى منكم
 اي زوجهو وهذا القول من ابن بركة ناقض لما تقدم
 اللهم الا ان يعتذر له بانه لم يرد بالصغيرة الصغيرة
 فيكون وجهه من العذر فيبقى الاعتراض بالوجوه السابقة
 وبها الكفاية والله اعلم **الدليل الثاني** من الكتاب قوله
 تعالى واللائي ينسبن من الحفص من نساء نكران اربنهم
 فعدهن ثلاثا **اشهر** واللائي لم يحضن **روى** عن معاذ
 بن جبل قال يا رسول الله قد عرفنا عدة التي تحيض فلما
 عدت التي لم تحض فنزل واللائي ينسبن من الحفص **ثالث**
 ولما نزل قوله تعالى فعدهن ثلاثا **اشهر** قال رجل فقال يا رسول
 الله فما عدة الصغيرة لم تحض فنزل واللائي لم يحضن
 اي هي ثلاثا **الكبيرة** التي قد بدست عدتها ثلاثا **اشهر**
 في هذه **الاية** **الاشارة** الى جواز نزوح الصغيرة لانه
 تعالى اثبت العدة للصغيرة والعدة فرع عن يهوت
 النكاح اذ لو لم يكن نكاح ما كانت عدة **قال ابن جرير** من

فوفنا وهو استنباط حسن لكن ليس في الآية تخصيص
بالوالد والابن **قلت** نعم ليس في الآية تخصيص فموجب
دليل على صحة التزويج من الاب وغيره عند الله والله
اعلم **واما دليلنا** من السنة فامرؤ ذلك جلد يث جابر بن
زيد وغيره ان عائشة تزوجها رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي بنت ست سنين وابنتيها وهي بنت تسع
سنين وماتت زوجي نسائه بكر الايج وماتت عنهما وهي
بنت ثمان وعشرين سنة وعاشت بعد ثمان واربعين
سنة وماتت في زمان معاوية وزدني رمضان سنة
ثمان وخمسين وصلى عليها ابو هريرة ودفنت بالبيق
فان بعضهم ونزويج ابي بكر عائشة وهي بنت ست
سنين نص خريب من المتواتر **فان النووي** من قوفنا اجمع
المسلمون على جواز تزويج الاب ببنه البكر الصغرى
لهذا الحديث **ويروى** بان دعوى الاجتماع غير مسموعة
لها تقدم من القول بالمنع عن جابر بن زيد عن ابي ثمان
وابي بكر الاصر وابن شبره من قوفنا **ومرسل** يقول بتوفي
التزويج الى رضاهما عن اكثر المتقدمين من اصحابنا والله
اعلم **ومرسل** **قلت** وايضا في رواية بنت تسع سنين

اي

اي دخل عليها وهي بنت تسع سنين **قال ابو سنان** قال
في المواهب نزوحها بمكة في شوال سنة عشرة من النبوة
وقبل الهجرة بثلاث ولها ست سنين واعرس بها بالمدينة
في شوال سنة اثنين من الهجرة على راس ثمانية عشر شهرا
ولها تسع سنين **ويروى** بعد تسعة اشهر من مقدمه
عليه السلام **قلت** وهذا الانسب بانك تزوج لانه اذا
تزوجها قبل الهجرة بثلاث وهي يوم تزوجها بنت
ست فكان المناسب في البناء بها ان يكون في السنة
الاولى من الهجرة لانه بناها وهي بنت تسع بانها في
الروايات ثم رايت الديار بكري ذكر ان البناء بها كان
في السنة الاولى من الهجرة وحكي قول ابان كان في السنة
الثانية **وصحح الاول** **فان في تاريخ الخميس** وكان البناء بها يوم
الاربعاء صح في منزل ابي بكر يا تسع **قال** وخرج الشيخان
عن عائشة انها قالت تزوجني رسول الله صلى
الله على عليه وسلم وانما بنت ست سنين فقد من
المدينة فنزلنا في بيتي للحارث بن الخزرج فوعدت
فتمزج شعري فانتخيت ايلام ورومان واني لفي ارجوح
لي صواحب في فصر خنتني فانتخيتها ادا رى ما تريد

الاستئذان بالحدِيث الاول انصحا صلى الله عليه وسلم عن التوراة ان من بلغت ابنته اثنتي عشرة سنة سده فلن تزوجها فاصابت اثنا فانت دك عليه وكانت هذه الحكاية منه صلى الله عليه وسلم على سبيل التفسير منه حكى التوراة في هذه الحقة فثبت دليلاني شرعنا ايضا فلا يقال ان شرع من قبلنا لميسر لشرع لنا لان ذلك فيما يقرر في شرعنا ولا يشكل قوله قائم ذلك عليه لان الاسباب في شرعنا معتبرة ايضا كما ان اوزارهم واوزارهم **وفي الحديث** من سن سنة حسنة كان له اجرها واجرم من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزرها عمل بها الى يوم القيامة اي مثل وزر من عمل بها فلا ينفذ قوله تعالى ولا تنزلوا رزقا من السماء الا اذا اوتوا واحدة اعلم انما لا تنزل رزقا من السماء الا اذا اوتوا واحدة **روى عن النبي** من الحديث الثاني انه صلى الله عليه وسلم لم يسأل الرجل عن سن الاثني عشر ولا عن بلوغها فالظاهر انه اجاز له تزويجها بمن شاءت وان كانت صبيية والله اعلم **واما استئذان** من فعل الصحابة فمنه

جاء
 متى فاخذت بيدي حتى اوقفتني على باب الدار وانا اجمع حتى سكن بعض فقيس ثم اخذت شيئا من عمامة مسح به وجهي ورأسي ثم ادخلتني الدار فاذا نسوة من الانصار في البيت فقلن علي الخبر والبر فاسلمتني اليهن فاصلحن من شائي فلم ينكحن الا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى فاسلمتني اليه وانا نوحذ نبت تسع سنين واكثر في المواهب اظ وانا مستغفلة القضية باسرها ليصل ان تزوج صلى الله عليه وسلم لعائشة وبناته بها اثنا جميعا في حال صباها فيكون ذلك دليلا على جواز العقد والدخول بالصبي **روى عن النبي** من السنة ايضا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فليكنوب في النوزلة من بلغت ابنته اثنتي عشرة سنة فلن تزوجها فاصابت اثنا قائم ذلك عليه **روى عن النبي** انه قال جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندنا بنتي وقد خطبها رجلان موسى ومعسر ورجع فخرى لمعسر ونحن نرى موسى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا والله عليه وسلم لم ير للمختار كتابين مثل الكناح **روى عن النبي**

فقال لها قولي له قد رضيت رضيت الله عنك ووضع يده
على ساقيها فكشفها ففعلت انفع هذا الولد انك امير
المومنين لكسرت انكفد وحي رواية الطهست عيشك
حتى انت اباحا فخيرته الخرف ففعلت بعثتني الى شيخ
السوء قال يا بدين فانه زوجه عجا عجا الى مجلسي ما جري
في الروضة وكان يجلس فيها انها جرون الاولون مجلسي
اليهم فقال رفروني بالراء الماطلة اي هتوني فقالوا بلين
يا امير المؤمنين فقال تزوجت بامر طهتوم بنت علي بن ابي
طالب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل سبب
ونسب وصهر منقطع يوم القيامة الاسبي ونسبي
وصهري فرقوه **وفي رواية** ان عليا اعتل بصعتره فقال
عمراني طراد الماء وتكني سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ثم ذكر الحديث **وفي رواية** انه لما خطب عمر
الى علي ابنته امير طهتوم قال علي ان علي امراء حتى استن
فاني ولدت فاطمة فذكر ذلك لهما فقالوا تزوج فذكر امر طهتوم
زوجه يومئذ صعبته فقال لها انطلق الى امير المؤمنين
فقولي له ان ابني يقربك السلام ويضول لك قد قضى
حاجتك التي طلبت فخذها معهم فضعها اليه وقال

ما تقدم ذكره من ان قد اخذ بن مطعون تزوج بنت
الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة بذلك ولم ينقل عن
احد انكار عليه فهو دليل على ان تزوج الصبية
كان معروفا عند الصحابة لا ينكر **ومن ذلك ما**
يروى ان عمر بن الخطاب خطب الى علي ابنته ام
كلثوم فاقبله علي عليه وقال انها صغيرة فقال عمر
واند ما ذاك بك ولكن اردت هتعي فاكثرت نقول
فابعثنا الى فرجع علي فدعاها فاعطاها حللة وقال
انطلقى بهن الى امير المؤمنين وقولي له يقول لك
ابي كيف ترى هذه الحلة فانتد بها وقالت له ذلك
فاخذ عمر يد راعها فاجتهد فقامته وقالت ارسلها
فارسلها وقل حصان كنرم انطلقى فقولي له ما
احسنها واجملها وليست ولده كما قلت فزوجه
اياهم **وبروي** **عمر** قال له لما قال انها صغيرة
زوجه ما يا ابا الحسن فاني ارصد من كرامتها ما لا يرد
احد فقال له علي انا ابعتها عليك فان رضيتها
فقد زوجهتكها فبعثتها اليه يومئذ يرد وقال لها
قولي له هذا البرد الذي قلت لك ففعلت ذلك لهما

فقال

هذه اجمعت ما وجدته في ذكر تزوج الصبي وكله
 قال علي بن ابي طالب ما في بعض الادلة على ثبوت تزويجها
 مطلقا كانت يتيما او غير يتيمة كما في الايتين وبعض
 المحاديت وبعض ما يدل على سقوطه على صحة تزويج
 ابيها كالتزويج وصلى الله عليه وسلم بعاشقته
 وتزوج فداة بنت الزبير وعمرها ثمان سنين
 ان نقاس سن الاثنا عشر لا مانع من القياس اذ لم
 يقر دليل على خصوصية الاب بذلك والله اعلم
الفصل الثاني في تزوج السبي
 حكى ابو سعيد رضي الله عنه في كلامه ذلك فلا خلاف
 احد ما انه باطل مطلق وهو المروي عن جابر بن عبد
 الله رضي الله عنه قد نقل عنه انه كان لا يرى تزويج
 الصبيان شيئا **ولعل حجة** في ذلك ما ذكرته انما من
 ان المصلحة في النكاح التزويج الاطام الدليل عليه
 اوانه يرى ان من شرط صحة النكاح الرضا وان
 الصبي لا يرضى له فلا نكاح له **والجواب** عن الاول
 ان يقال لا نسلم ان المصلحة في النكاح التزويج
 بل نقول ان المصلحة فيه الا باخذ فلا يحرم الاطام
 الدليل على حرمة **والثاني** ان لا نسلم ان الرضا

التي خطبتها الى ابيها فزوجها ما يقتل يا اباها المومنين
 كل ما كنت تريد اليها اخصا بصبيته صغيرة قال الخ
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل سبب
 منقطع يوم القيامة الا سببي فارتدت ان يكون بيني
 وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم سبب **وفي**
رواية ان عمر قال لعلي بن ابي طالب ان يكون عندك عضو
 من اعضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ما
 عندني الا امر كلثوم وريح صفيرة فقال ان تعشني تكبر
 فقال ان اها ابرين معي قال نعم فرجع علي الى اهله فوجد
 عمر يستنظر ما يرده عليه فقال لعلي ادعوا لي الحسن
 والحسين فحاضرا فدخلوا فوجدوا بين يديه محمد بن
 واثنى عليه ثم قال لهما ان عمر قد خطب الي اخنوخ
 فقلت له ان اها معي ابرين واني كرهت ان ازوجه
 اياه حتى اوامرهما فسكت الحسن والحسين وكلم الحسن
 محمد بن الله واثنى عليه ثم قال يا اباها من بعد عمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولوني وها هو عنه راض
 وولي الخلافة فعد رثا لصدقت يا بني ولكن كرهت
 ان اقطع امراد نكاحكم ذكر معنى ما تقدم

بشرط لصحة التزويج مطلقا بل نقول انه بشرط حيث
 يمكن بشرطه وذلك انما يكون في البالغ العاقل وتأهله
 ان البيع والشراء بشرط فهم الرضى وبهما ينعقدان
 في مال التيمم بامر الولي وفي السنة الامور الاخر
 في مال الوليت مثلا تأكلها الزكاة فقد قاصر الدليل
 على صحة البيع والشراء في ماله مع اشتراط الرضى وفي
 جملة البيع والشراء كذا القول في بشرطه في جملة الكفا
المدح الثاني ان نكاحه موقوف الى بلوغه ان اتاه
 ثم وان فسخته لم يثبت عليه **وعلى ذلك** ابو سعيد
 الله عليه بان القائلين بذلك نظر في خواص اثبات
 التزويج دخول المحاكم في الصداق والكسوة وكان
 ذلك انلا فاما له واذا ابطوه عنه لم يصفوا ادخال
 الضرر عليه لصرف ما يرجي لفعله في وقوفه الى
 بلوغه اجتهاد في النظر **وإن** يخفى ما في هذا التعليق
 فإنه يقتضي القول بتوقف القائل عن الحكم في ذلك
 التزويج بشي والقاتلون بوقوفه الى البلوغ قد اتيت
 حكم الايقاف ولم يتوقفوا فيه **وابضا** فهو تعليل
 بما يؤول اليه المر بعد العقد والصواب انه اذا كان

العقد

العقد
 صحيحا ولا يبطله ما يختص من الانلا فاما اليتم في
 نفقة الزوج وجلاجل مصالحته وان كان غير صحيح فلا يثبت
 صحته بالمصلحة الكائنة بعد ويستقسط هذا من الوجهين
 يظهر كدخف هذا التعليق **والاظهر** في الاحتجاج ان
 بقا ان القائلين بالوقوف الى البلوغ نظر الى
 ان من شرط التزويج الرضا وقد وقع العقد فهم
 يوفون صحته ونفسا دحني يحصل تمام شرطه وهو
 الرضا ولا يحصل ذلك الا بعد البلوغ فمن هنا ساع لهم
 التوقيف **ويمكن ان** يجيب عنه بما تقدم في الجواب
 عن حجة المانعين في عقد الولي للصبي يوجب
 الصحة والرضا انما بشرط من البالغ العاقل اما الصبي
 فالكامل فالولي نائب عنه ورضا بمنزلة رضا
المدح الثاني ان تزويجه ثابت اذا كان يعقل
 التزويج وكان بمنزلة من يجوز تزويجه لو لم يكن
لا **ابو سعيد** ولو لم يكن مرا حقا **فان** حكاه عنده لان
 المراهق حكمه خلاص حكم الصبي لانهم انزلوا المراهق
 منزلة البالغ **فيل** نه فما علة من اثبت التزويج على
 الصبي والصبيية ولا يثبت عليها الحد ودالا حكاه

قال حماد بن زيد يقع موضع المصالح لهما والمصالح ثابتة
عليها ما إذا قام بهما بقاها ثم لهما أو عقلا ذلك بالانفسها
في هذا التعليل منه رحمه الله بده لعل انه يثبت لزواج
على الصبي اذا كان له فيه مصلحتان وقام به فاسم
له ولو لم يعقله واما اذا تزول الصبي ذلك بنفسه
فلا يقع حتى يكون ممن يعقل ذلك **في هذا** اختلاف في بيان
الحكم الذي يثبت معه تزويج الصبي كمنه **في هذا**
ان امرأة من أهل سعال تزوج الصبي كمنه **في هذا**
فما يقع ذلك موسى بن علي وانكز ذلك بشير ولم يره نكاحا
وسئل عن ذلك الدبيع فاجله **مسئل موسى** عن غلام
بلغ سنة اشبارا يجوز تزويجه او يزوج **فقال**
زوج فلا يجوز عليه حتى يملك خبرضى واما ان زوج
احدا من اهله فان ذلك جائز اذا عطل ذلك واحسن
الشهادة والنكاح والشروط **في هذا** لا يثبت
يجوز تزويج الصبي لعاقل وهو دونك السداسي
قال ادركناهم يقولون بالسداسي **قال** محمد بن يحيى
لم يجز تزويجه اذا لم يكن قد رست سنة اشبارا
يعرف الاقل من الاكثر **في هذا** محمد بن محبوب
على فراق امرأة دخل بها وزوجها وكانت قد زوجت

بوكالة من ايها وهو قد خمسة اشيا ووسنة او اربعة
وقيل اذا عرف يمينه من شماله والسماء من الارض جاز
 تزويجه ولا حدة له الاخي للامثلية قال بعضهم وبه نأخذ
قيل لا يسيحبد فعلى قول من يقول انه اذا عرف يمينه
 من شماله والسماء من الارض صح ان يزوج غيره هذا
 ثبت على هذا القول تزويجه لنفسه اذا صاب لهذا
 الحد قال الاكلان ذلك فعل لغيره وبهذا فعله لنفسه
 وفعله لنفسه عندك لا يقع حتى يعرف نفع ذلك له
 وضره عليه فمما يقع النظر من العدة ولما في امره **وقيل**
لا يجوز تزويجه لغيره ولا لنفسه حتى يبلغ **ولعل**
 صاحب هذا القول نظر الى ان الاحكام لا تثبت على
 الصبي الى ان يبلغ ومن لم تثبت عليه الاحكام فلا
 يكون اهلا للولاية وتزوج الغير ولا فلا يصح من
 الصبي **ويجاب** بان امر الولاية ليس حكما عليه لكنه
 حكم له حاصل الخواتب اناسلم ان الاحكام لا تثبت عليه
 فمن اين لكم انما لم تثبت له والده اعلم **وبالجمل** وتزوج
 الصبي لم يثبت فيه نص بعينه من كتاب ولا في
 الاما ورر عن ابن عمر انه كان يزوج ابنة الصغير

الذي في حجره بابتدأ أخيه وكان يقول الصدق على
 الابن الذي انكحتموه ولم ينقل ان احداً من الصحابة انكر
 عليه ذلك فان صح هذا الخبر فالظاهر انه عن النبي
 عرفه ابن عمر في صحته ذلك وان لم يصح رجوعنا
 الاستدلال بالفتن فان في قياس الصبي على الصبية
 في هذه الباب مقتضى لعدم الفارق بينهما وتأهيك
 ان خلاصة كلام العلماء الاتفاق على صحة هذا الفتن
 فانهم اطلقوا الجروا مطلق الخلاف في تزويج الصبي
 فهم حايين قائل بصحته في الصبي والصبية و
 قائل بفساده فيهما معا وبين قائل باليقا فة الى البلوغ
 ولهم يفرق احد من ارباب هذه المذهب بين الصبية
 والصبي في ذلك فثبت لهم هذا ان القياس عند
 صحيح وانه من قياس المعنى كقياس الامة على العبد
 في حرمان العتق فان السنة وردت فيمن اعتق
 شقفا له من عبد فوجه عليه اي التزويجه فاجمع
 العلماء ان الامة في هذا العبد وكذا قياس الصبي
 على الصبية في التزويج **وكذلك** المجتونه والمعتوه
 واليهما والمجتونه والمعتوه **والاعجب** على رأي من

اجاز عقد ولهم في تزويجهم فان ذلك مقبوس على
 تزويج الصبية بجماع ان كل واحد من هؤلاء لا يملك
 امره ولا تصرف له في نفسه كالصبية والصبي فكان
 القول في تزويجهم كالقول في تزويج الصبية والمعتوه
 الصبية ينتظر حال بعثت فيه رضاها وهو البلوغ
 ولم يكن للمجتونه ولا المعتوه ولا المجتوح اليه منتظر
 يكون رضاهم بعد معتبر اجري الخلاف بين العلماء
 في الصبية على ثلاثة مذاهب وفي هؤلاء على مذاهب
 فمنهم من قال بصحة تزويج هؤلاء قياسا على صحة تزويج
 الصبية ومنهم من قال بفساد قياسا على القول بفساد
 تزويج الصبية ولم يقل احد من العلماء ان تزويج
 هؤلاء موقوف قياسا على القول بوقوف تزويج صبية
 كما تقدم من انه لا ينتظر لهم حاله يعبر فيها رضاهم
 بالتزويج خلاف الصبية **مسألة** ان المجتوح يمكن ان
 يفتق وكذا المعتوه فليس له مكان يستحق يعبر حتى
 يوصف لاجله التزويج فان القائلين بنقص التزويج
 في الصبية انما وقفوه على شيء لا يلائم تخلفه في العاقل

انه قال اذ تزوج الرجل البرصا او المرتقا او الحنذا وعنه
 او الجنونه كان بالخيار ان نشاء امسك وان نشاء فارق
 فان وطئها فلا صداما استحل منها **وعنه علي بن ابي طالب**
 انه قال ايها الرجل تكح امراة وهرها جنون او جذام او برص
 او قرون فزوجها بالخيار ما لم يمسها ان امسك وان نشاء فارقها
 بغير طلاق والى ذلك ذهب **ابن ابي عمير** انه قال لا يمسك
 دالة على ان تزوج الجنون كان معروفا عندهم وليستفاد
 منها ان التزويج كان صحيحا قبل الخياري لكن له التمسك
 بالخيار فلو تزوجها على علم بجنونها مثلا لما كان له الفسخ
 لما في بعض الروايات عن عمرانه قال ايها امراة غريبت
 رجل بها جنون او جذام او برص فلهما مهرها بما اصاب
 منها وصداق الرجل على من غره فلهذا من قوله يدل على
 ان الخبير رجع الغر لا مع العذر فاذا تبين كذلك وعرفت
 صحة التزويج الجبيع من المذكورين فاعلم انه يجب على
 الولي ان يراجع الاصلح لمن كان تحت يده من صبي وخبير
 وغيرهما بسا لو نكر عن التناهي قبل اصلاح لهما خبر ولا
 محل له ان يخزي في ذلك على مفسد هو اه ولا ان يبذر
 ماله غيره فلو عمل بمقتضى هواه وصنع جميع ما هواه

ذلك

وهو البلوغ ولا يوجد مثل هذا في المجنون ومن بعده
نزل بعضهم في تزويج الا عجم حكايته قول ثالث وهو
 انه يجوز تزويجه بالا بناء اذا عقل من نفسه كذلك **قال المشير**
 قال الفضل بن الحواري كنت تراهم بن وجوهك الى عجم
 من الرجال والنساء ولم تراهم مسلمين يبتكرون ذلك **قيل**
 لم يشيروا ورضي العجماء هو سكوها قال **ابن عمر** قال **ابن عمر**
 يخرج هذا عندى على حكم النكاح **قيل** وقيل لا
 يجوز في الرجال ولا في النساء وهو حكم القضاة عندى
قال ابو عبد الله يتزوج على الا عجم وليه وتخير
 المرأة ان ليس طلاق فان رضيت به فهو جائز **وانت**
خبير بان اخبر المرأة بذلك ليس بشرط في صحة التزويج
 وانما امر به ابو عبد الله مخافة التلبيس عليها فكان
 مذهبه رحمه الله ان الطلاق لا يقع الا بالالفاظ
 الدالة على ذلك والا فقد قيل ان طلاق الا عجم
 بالاشارة التي فهم منه واقع ككفه وانداعا **قال**
والصحيح عندى في هؤلاء كلهم صحة تزويجهم بعقد
 الولي عليهم فيما على الصبيبة اذا ولا وجه للفرق
وايض ففقه روى عن حماد بن الخطيب رضي الله عنه

ردت عفوره وحجر عليه التصرف لانه سفيه لا يحسن
 التصرف في نفسه وليفت كسبه في غيره والله اعلم
الفصل الثالث في فروع القول بالفتحة اعدان القول
 بطلا فروع الصبيان لا يترتب عليه شيء من الاحكام
 لان ترويحهم كلامي عند القائل بالطلا فبسننم
 ان الداخل بها على ذلك القول داخل بغيره وحينه ففعله
 محجور عنه لانها كاجنبية منه **حكي** يوما كعن جابر
 بن زيد انها لا يترجعا قبل **قال** يوما كانه كان يركب
 ترويح الصبي لا يجوز وان هذا وطى كان على غير حوز
وانما يكون التفريع على القول بالصحة وعلى القول
 بالوقوف وسناني فروع القول بالوقوف ان نشاء الله
 تعالى في محلهما وتذكرها فروع القول بالصحة فخطها
 في ثلاثة مواقف **الموقف الاول في فروع القول بالصحة**
فروع هذا القول **فروعها** ما قاله العلامة الصبيحي
 الله عليه ان بعض المسلمين لا يجوز للرجل ان يزوج
 ابنته الصغيرة غير الولي اذا لم تكن لامرها مالكة وبعضها
 لم يربطه كباسا اذا زوجها المأمون عليها **قال** **بو** **نه**
 رضي الله عنه فان زوجهما غير المأمون عليها فقد عظم

وخبرها حقا **قال** **ناظر** **من** **ابي** **بن** **هنا** **لا** **يؤ** **جوز** **للرجل** **ان**
 يزوج ابنته الصغيرة الا صاحب درية وغيره وديانة
 قاله **رحمته** **فا** **لد** **بانه** **ترده** **عما** **لا** **يجوز** **له** **والغيرة** **لصونه** **باني**
 هذا اخذ من لا يجوز لها ان تدخله والدليل به تبينه عن
 الغفلة في ذلك **قال** **وان** **زوجهما** **يجوز** **ولا** **يؤ** **جوز** **لها** **الا** **بعد**
 بلوغها الحلم وبعد ما رضيت به جازله وان دخل بها قبل
 بلوغها الحلم ولكن لم ينصف اليها الى ان بلغت الحلم ورضيت
 به او غيرت ومنعها عنه واخرجها منه لم ينصفه **ثم** **ولكنه**
 عرض نفسه على خط لانه كان ان يكون قبل ذلك ويتبعه
 عليه ما بعد ذلك ولكنه ان طأت عنها ولم يبرئ منه تعديلهما
 او تعدي عليه ما بعده **وهو** **في** **نفسه** **احسن** **به** **الظن**
 بشيء مما له ان يحسن الظن فيه ذلك فهو مسمى بسالم
 والله اعلم **وانما** **يجوز** **لها** **الا** **بعد** **بلوغها** **الحلم**
 لصحة التزوج **وانما** **يجوز** **لها** **الا** **بعد** **بلوغها** **الحلم**
 ولها وسلامه لدبته وصحة ثا الى ربه والافانزوج
 صحيح اذا وقع في حله ومن اهله ولو عند اختلاف شيء
 زهنا **الشروط** **لهما** **صريح** **المشايخ** **بن** **تاي** **الولي**

من بعده ودخل بها الزوج قال هي بمنزلة البتيمة
 فان دخل بها ففي تزويجها عليه اختلاف **فصله** وان
 لم تحرم عليه اعليه ان يعتزلها الى ان يقدر ائوها فيمنز
 المكاح او ينقضه امر له وصيها الى قدوم ايها قال
 ليس على زوجها اعتزالها بعد رجوع ايها اذا دخل
 بها **منها** ما قاله بعضهم فيمن تزوج بتيمة فانت قبل
 البلوغ او بلغت فكرهته ولم يكن دخل بها قال لم يجز
 ان يتزوج ايها وفيه قول آخر انه يتزوج بها **فانقل**
المزور مبني على صحة الزوج **والثاني** مبني
 على فساد اذ ليس له ان يتزوج بامر زوجه اجاب
ومنها ما يوجد فيمن تزوج صبيته قبل ان يقض
 فارضعتها زوجه ام اولاده من غير ان يعلى
 الزبد لك فالصداق على الزوج ويتبع به من
 ادخل عليه الحرم فياخذ ما يلزمه قال وفي تزويج
 الاولى اختلاف وتحرر الاخير وقيل يجوز جميعا
 وان جازها جميعا حرمتا وصداق الى ان دخلت
 عليه الحرم تختلف فيه فمنهم من قال الحقوق
 لا تزول بكفر اهلها ومنهم من قال يبسط صداقها

ان زوجها غير الممين **عليها** ولم يذكر
 فساد الزوج فيه تعلم انما بشر وطال طلب السلامة
وفد يروي عن النبي انه قال اذا اتاكم من تزويج دينه
 وخلفه فاكوه الا تفعلوه تكن فتنة في الحرص وفساد
 كبير قالوا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاكم من تزويج
 دينه وخلفه فاكوه قالوا ثلاث صرات **ويروي** ان من تكلم بكلمات
 عائشة رضي الله عنها النكاح رقت فلينظر احدا **ويروي** يضع
 عتيقه ولدها **ومنها** ما يوجد في الاثري بتيمة فقهر
 وليس لها جتمع النفس من المسلمين وزوجها رجل
 من كفها وحاز الزوج بها فلما بلغت رخصت به
 ولم يتغير انه اذا كان الحائض من هو حرة في اقامة الوطء
 للابناء مرفا صولها وكبر لاني تزويجها فالدخل بها حرة
 والتزويج صحيح على قول **قال بعضهم** ولا ينبغي للفايضة
 ان يزوج صبيته لم يبلغ اذ لم يكن ولي **وقيل** لو كانت
 ولي بتيمة حواء الى رجل ففالك تزويجها لم يكن له دلالة
 فان فعل ذلك وجاز الزوج كان ذلك جازيا وجاز الزوج
 وكان على الزوج الصداق وكان ذلك بمنزلة المبالغ اذا
 انفت الزوج **ومنها** ما قاله الصبي رحمة الله عليه
 في الصبيبة اذا غاب عنها ابوها فزوجها احد من اولادها

بأخاها العرومة عليه **ومنه** ما يوجد عن أبي سعيد
في رجل تزوج صبيبة قال قد عرفنا في ذلك أن
له أن يطاها على غير الجبر إذا طاعت تحمل الرجال
قال وليس بين المتبعة والتي لها والدي هذا فرق
ومنه ما يوجد عن ابن المعالي في الجارية إذا حملت
الزوج قال يجوز نكاحها وصلحها في صدقها وجعلها
ورواه عن الربيع **وقال أبو بكر** في الصبيبة التي
زوجها البوها إذا انفرت عن زوجها لم يمنع عنها
ونكره على الرجوع اليه وهي مخالفة للبيعة وقد
قال بذلك غير واحد من العلماء **وقد اختلف هؤلاء**
في الحد الذي تحب فيه الصبيبة على عفت الزوج
فمنهم من قال إذا بلغت اثنتي عشرة سنة تجبر
على الزوج في مسكنته ومعاشرته **ومنه** من
قال إذا صار نكاحها كبيع البعير جبر على ذلك
قال بعضهم وهذا هو أكثر القول **وقيل** لا تجبر
حتى تبلغ خمس عشرة سنة لأنها إذا بلغت

هذه السن فلا شك أنها تحمل الرجال وتحب عليها
المعاشرة **وقد تنجس** بأن أرباب هذه الأقوال
إذا اعتبروا حملها للرجل فاختلفت الظاهر
بأختلاف الأحوال ولعل القائلين بأنني عتبت
سنة تنظر من الماتقة من حديث التور
وعوانه من بلغت ابنته اثنتي عشرة سنة فله
يزوجه ما فاصات اتفاقا ثم ذلك عليه وإذا طان للغير
فلأننا من جملة الزوج فيجب أن لا يجد لها في ذلك
حدا أعنت حالها لا اختلاف الأحوال في النسب في
وأله **اعرف** إذا كانت من نطق الرجل للمعاشرة فرب
منه إلى بيت أبيها **قال أبو بكر** أبوها عندك
على نطقها وتخير على الرجوع إلى زوجها وإن كانت
لا تطيق الرجال فعلى أبيها نطقها لا تخير على
المعاشرة ولا تكون النطق على الزوج إلا بالمعاشرة
قال أبو بكر لا تجبر الصبيبة على معاشرته زوجها
ولو كانت تحمل الرجال على أكثر قول المسلمين قال وبه
أغل أن القول مرفوع عنهما **وقد صرح** في تزويج
للصبيبة ولا يدها أن تكون مع زوجها إذا اختارت

انه لم يدخل بها **وهذا القول** كما ترى خرج على القول
 بصحة الزواج لانه لو لم يكن الزوج صحيحا لصح
 وجبت لها النفقة عليه بالدخول لان الفاتلان
 بالوقوف بمنعوه من الدخول فضلا عن ان يرتبوا
 عليه اكهم الصحة ولا يشكركا على طر الدخول
 في وجوب النفقة فان شرط معتبر في وجوبها
 الزوج **البالغ** وغيرها لا يحب النفقة الا بالمعاشرة
 والله اعلم **وهي** ما يوجد في الاثر قال واحسب
 عن الحسن بن احمد بن محمد بن عثمان بن رجب تزوج
 صبيبة وحاز بها ثم طلقها ثم تزوجت في زوجها
 غيره وحاز بها ثم طلقها قال فحيا ثم للزواج ان
 يرجع هذه الصبيبة بعد الطلاق من زوجها الاخير
والظاهر ان هذا القول مبني على القول بصحة الزوج
 ويعمل ان يكون جهنبا على القول بالوقوف ايضا
 وان الزوج على حال يقع طلاقه لانه عقد على
 نفسه بالزواج وهو عقد موقوف على رضى غيره

ذلك من ذات نفسها وعالها زوجها ولا يجبر ان تكون
 معه فاذا هربت عن زوجها الى ابيها لم يزم اباها
 عولها ان كان مستطيعا لذلك وهو ظاهر اختيار
 ابي سعيد والحنسنا الحق للخليل **زوج** بها فقد
 ان القدر من زوج عنها والنفقة لا تحب الا بالمعاشرة **وجها**
 ان مراعاة الصلاح في حق الصبيبة ما مورثها وعلى الوالد
 ان يجبرها لمصالحها فليجبر على المعاشرة امر غير التعبد
 فالقدر من زوج عنها بالحنسنا انه لا يكتب عليها ان تعالها الا انها
 لم تكلف بشئ من العبادات وغنى لا تسد ذلك لان
 نقول ان الجبر على المعاشرة غير متوقف على نبوت
 التعبد وانما هو من قاديهم وودع ما عن مضارها وحملها
 على مصالحها والله اعلم **وهي** ما قيل ان نفقة الصبيبة
 على زوجها اذا دخل بها طانت غنينة او فقيرة
فيل للعدة من الصبيبة فان انكر الزوج الدخول والى شدة
 وادعى ذلك ولي الصبيبة اقبل قوله امر **فان** معنى
 انه ان صححت الخلوة بهما من الزوج لم يقبل قول الزوج

فعد لها بعد الاجابين فعند تسعة أشهر للحمل وثلاثة
 أشهر للحيف وان حاضت قبل ان تكمل السنة وتولد
 يوم رجعت الى العدة والحيف ثلاث حيض ولم تعد
 بما مضى **قال شيخ سليمان بن محمد والتبديد**
من خففت امرت بذلك احتياطاً لا ايجاباً قال
 السيد مرنا وان تزوجت بعد ان تعنت ثلاثاً
 أشهر فلا اعلان احد اقل نصفاً وتزوجها لان
 اده اوجب عليها العدة ثلاثة أشهر بقوله تعالى واللائي
 يئسن من الحيف من نساءكم ان ربيتم بعدهن
 ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن اي من كبر او صغر
 واده اعل **وهن** ما ذهب اليه بعضهم واختار
 ابو ابراهيم واضد قيس بن سليمان والد الماهر
 الحضر محب وعول عليه جمهور المتأخرين ان
 الصبيبة اذا زوجهما ابوهاما انها توثر زوجها اي
 ويرتجها كما صرح به بعضهم وهذا بناء على القول
 بصحة التزوج كما تثرى ويلزم مثل هذا في التيممة
 على القول بصحة تزوجهما اذا فرق بين كونها

ثم حله قبل ان يعبر الشرط فيدخل عنه وتنبت عليه
 احكام ما اثبتت على نفسه واده اعل **وهن ما يوجد**
 عن الازهرين محمد بن الذي تزوج صبيبة ثم فارقتها
 وابرتها من حقتها ما يرى لها القسم ما ويرى لها القسم ما
 وضمن له والدها ما ادركته به قال فقد ابرأها وما ي
 تطليقة قال وعنده لا يبرأ من حقتها اذا طليته
 اذا بلغت واده اعل **وهن** ما قيل في الصبيبة اذا
 مات زوجها فعلى اولياؤها ان يجسوها حتى التزوج
 حتى تنقضي عدتها **قال** والصبيبة غير متعبدة بالعد
 طاليا لغات ولكن العباد على الاولياء ان ياخذوها
 بمثل الفعل الذي يلزم من تعبد من النساء في الطلاق
 والموت وغير ذلك كما ياخذونهم بالبطانة والصلاة
 والصيام وان كانت غير متعبدة بذلك فواجب عليهم
 ان لا يزوجهن الى انقضاء العدة ولا يجب على الصبيبة
 ترك الزينة من لباس تشاب والخلع والطيب العدا
 كما يجب على البالغة **وقال ابو عبيد** ندر في الصبيبة
 المطلقة اذا طالت في عهد البالغات وقد خفف ان

تزوج حتى تنقضه **قلت** وإذا ثبت أنها زوجته
على الفور بصحة التزوج فقد فرض الله للزوج
نصيبا في الميراث من أزواجه وفرض لهم نصيبا من
في الميراث بقوله عز من قائل **ولكم نصف ما ترك أزواجكم**
إن لم يكن لهن ولد إلى قوله ولهن الربع مما تركن **إن لم**
يكن لهن ولد إلا يدة فمن ذا الذي يحرمها نصيبا فرضه
الله لهن **لها من زوجها** بل من ذا الذي يحرم زوجها
نصيبا فرضه الله له منها **لها من زوجها** لا سبيل إلى ذلك
فما قالوا من العلماء بوقوف التزوج فلا يعتزرون
بأنها زوج ولا يحزنون الدخول عليها كما سنعرف
ولو اعتزوا بالزوجية لهم الحكم بتقصي الآية قائلين
أي أن تختلط عليك الأحكام وإن تشبه عليك
الفروع فإن في ذلك منزلة للأقدام والله تعالى وسب
الهداية والتوفيق **الموقف الثاني في فروع القول**
بصحة تزوج الصبي بصبيته أو بالغ فمن ذلك ما
يوجد في المأثور أن الصبي إذا تزوج فهو الذي

بنية أو غير بنية بل إذا قبل بصحة التزوج تبعته
أحكامها إذا فرق بين صحة وصحة وما اعتزل به
بعضهم من قوله أنه تزوج معول ببسوت الخبث **ولما**
بعد بلوغها غير مسعود لا نقول **إن الخبث ثابت للبنية**
وغيرها وبسوت الخبث **لما بعد البلوغ لا يبطل حكم**
التزوج الذي قد انقضى قبل بلوغها **فالقضب** **يبي**
الطفلة والذي عتدي أنه يردها زوجها إذا ماتت
قبل بلوغها **وقد** **احتج الشيخ** **ناصر بن أبي نير** **بالمأثور**
بغيرها **بأنه تزوج صحيح جائز تام** **بغيرها** **فإنها**
لا تنقض شي إلا إذا انقضت في بعد البلوغ **وقد**
مات قبل انقضاء **بأنه تزوج تام** **فقد قيل** **ترثه** **وإذا**
صح أنه تزوج جائز **وإنما زوجته** **يحكم** **لم يخرج**
عن حكم زوجته **إلى أن مات عنها** **وأما** **ماتت**
قبل أن تبلغ الحد الذي يكون لها فيه النقص **فإنها**
عليه من حكم الزوجية **فلا يكون** **نقص** **لما صح** **وحا**
بينها وليس هو تزوجا **بأطلاق** **في** **تمه** **بل هو**

الولي عليه لا عقده على نفسه والله علل **ومن ذلك ما**
قاله العلامة الصبغيني في تزويج الصبي الصبي للصبي
أولها قال قال ولبيد يشترط صداقها في مال الصبي
أو لبيد **وان لم يشترط ثبت في مال الوصي أو الوالي**
وقيل في مال اليتيم إذا لم يشترطه على نفسه **وقال**
الصبغيني أيضا فيما إذا ضمن الوالد أو أقر تزويجه ابنة بما
يجب عليه من زكاة تصوغها ما دامت ذريرة ابنة
ومات الوالدان الزكاة المضمون بها على من ضمن بها
في حياته وفي ماله بعد موته **قال ولا اعلم في ذلك اختلافا**
أن ثبت الضمان بها وإن ادعى ما يبطل عنه لزومها
في حياته نظر أهل العلم ما روي صحيحا خارجا على
منه جهام عمرو أبيه في حياته وبعد وفاته **هذا الكلام**
وإن كان يمكن أن يكون الولد المضمون عنه بالغافا
حكم الصبي داخل تحتها أيضا مع أن المسئلة موروثة
في باب تزويج الصبي والله علل **ومن ذلك ما قاله**
الصبغيني أيضا في نفقة زوجه الصبي قال قال ما

يقبل التزويج وكذلك أن زوجه أبوه أو ضمن بالصداق
فالصبي يقبل التزويج أيضا **قول** وذلك فيما إذا كان
الصبي ممن يعقل ذلك ويجسده أما إذا لم يكن ممن يحسن
ذلك فله عقد الولي هو المعتبر في حقه دون عقد
قال العلامة الصبغيني وبأمر ولي اليتيم أو وصيه
الصبي أو اليتيم **يقبل لنفسه التزويج** **قال** وإن
قبل لها ولم تثبت ذلك في بعض أحوال قال وإن
كان عاقلا يعقل الخ من الشر والظليل من الكثرة
وتولي هو القول للكلح والصداف ثبت ذلك
في بعض القول **وقيل** حتى يتم بعد البلوغ **قول**
وعلى كل حال فينبغي أن يكون القول من جهة الولي
والصبي معا ولو كان الصبي ممن يحسن ذلك ويعقله
لأننا نخير نكاحه بعقد وليه عليه لا بعقد
على نفسه كيف ثبتت عقده على نفسه وهو
حالة لا يثبت عليه فيها بيع ولا شراء ولا ينفذ
تصرفه في أملاكه فهذا أعرف أن يثبت عقد

فصل الدخول فلا ادله انما ثبتت لها عليه **واما بعد**
الدخول فيختلف فيها بعض المسلمين وتنف عن
احباب النفقة لها بعد الدخول **قلت** وهذا القول
مبني على القول بالوقوف **قال** وقيل ان صحت
المصلحة منها لم ينفق ذلك وجاز لها ذلك وجاز
للولي الاتفاق عليها **قلت** وهذا القول مبني على القول
بالصحة **فيل** **لاي** **سعيد** رضي الله عنه انما يحكم على
الصبي لزوجه بالنسوة والنفقة وجميع ما يلزم
الرجل وزوجه اذا كانت معه وعلى فترته على قول
من اثبت النكاح **واسمي** انه كذلك اذا كانت ذلك
مصلحة لان المذهب **ري** ونحوه على ما طبوا لمسلمين
بالاصلاح في البتاعى والفتاى بالفسطاط **فيل** **له** فهل
يحكم على زوجه الصبي بالعتق له **والدينونة** **له**
عنده على قول من اثبت نكاح الصبي ولو
طلبت ان تعزله الى بلوغه **قال** الله تعالى **ويع**
انه اذا ثبت النكاح فانفق عليها من ماله **هـ**
وكسيت مثل البالغ وطلب ذلك لمع ينسب له في

النظر فيخرج عندي ان ذلك ثابت على قول من يقول
بذلك **ومن** **ذلك** ما يوجد ان الصبي لا يطلق له حتى
يبليغ لانه لم يخرج عليه الاحكام وهو قول اصحابنا واكثر
قومنا **قال** **الثاني** **ففي** **وقال** **سعيد** **بن** **المسيب**
اذا احاط الصبي بعقل الصلاة جاز طلاقه **وقال**
قوله **اذا** **احصى** **لصبي** **وصام** **شهر** **رمضان** **جاز**
طلاقه **ومع** **قوله** **اذا** **احصى** **لصبي** **حلق** **وقال** **قوله**
اذا عقل جاز طلاقه **وقال** **قوله** **اذا** **اجاز** **التي** **عشق**
سنة وعقل الصلاة جاز طلاقه **وقال** **ذلك** **ما** **قيل** **في**
زوجه الصبي اذا ماتت عنهما قبل ان يدخل بها فظن
بها حمل بعد موته فعدها نكاحا بعد انقضاء عشرين
قال ولا ينظر الى الحبل لانه ليس وانما حدث بعد موته
قال ولو كان الحبل قبل موته وهو صبي ضميم ثم مات
عن امرائه وهي حامل من مجور فعدها نكاحا
صالحا والله اعلم **ومن** **ذلك** ما يوجد في المرأة المتزوجة
بصبي فحدث بها حمل وجب الميراث في مالها اذا

اذا كانت راضيه **وهذا القول** كما نرى مبني على
 القول بصحة التزويج فان لم يكن التزويج صحيحا
 ماوجب له الميراث من مالها وهو لم يركب عين الحق
 وفصل الخطيب لانه اذا كان زوجا فلا معنى لماله
 شيئا من ميراثها اما القائلون بان لا ترث حتى يملك
 ويخلف انها لو كانت حية لموصى بها من زوجة فلا
 يعتبر قول بانته في هذا الحال زوج لكن مذهبه
 وقوف تزويجه على رضا بعد بلوغه وستاتي
 فروع ذلك القول والله اعلم **الموقف الثالث**
فروع القول بصحة تزويج المجنونة والعمى والمجنون
والاعمى اما القول بقسا رتزويجهم فلا فروع له
 لانه يميز له عدم زوجك وعد منه على هذا القول
 سواء **من فروع القول** بصحة ما قاله ابو سعيد
 انه عنه في المرأة المعتوهة اذا رجي ان التزويج
 اصلها لانه يجوز لوليها ان يزوجهما لهذا المعنى
 قال ويكون الصداق على ما رضى به الولي **ورز ذلك**
 ما قاله ابو سعيد ايضا في المجنون اذا عقد له ولية

التمت

التزويج قال وعي انه على قول من يجيز ذلك اذا قيل
 الولي التزويج بالصداق وشرطه في مال المعتوه يثبت
 ذلك كما شرط عندني قال وان لم يشترط عند قبوله
 للتزويج انه في مال المعتوه يثبت الصداق على من
 قبل التزويج وضمن الصداق ولا يرجع على المعتوه
 لينت من الصداق **ورز ذلك** ما وجدني كتاب الرقاق
 ان الاعمى اذا طلل للتزويج عقد له ولية وقبل له
 على قول من اجاز تزويجه قال وعلى الاعمى الصداق
 اذا وصى فعند عرف رضاه وزمه الصداق دون ولية
 ثم لا يكون طلاخا منه الامورها او موته قال فان لم
 يكن له ولي وصح طلبه التزويج زوجة الحاكم او السلطان
 وان لم يصح لم يزوج والد له **ورز ذلك** ما قاله
 الحق الخليلي رحمه الله عليه ان للرجل ان يجامع زوجه
 المعتوهة اذا هبته العقل كان ذهبا عقلا مجنون
 او بسبب عارض من الجن يتكلم فيه ما لم تدبر عليها

في ذلك مضرة قال والله تعالى لو وجب الاستئذان علينا
 من الجن وهو القائل سبحانه انه يراك وهو قريب من
 حيث لا ترونهم **قلت** ليس في الآية ما يدل على عدم
 وجوب الاستئذان من الجن بل غاية ما فيها الاشارة
 بانهم يروننا من حيث لا نراهم وانقصوا من ذلك
 التحذير من مكادهم فاذا قدرنا محنة رؤيتهم على
 القول بصحتها وهو الصحيح اذا الآية لا تدل على
 استحالة ذلك وجب علينا ان نستتر عنهم متى
 رأيناهم اذ تكبر في ستر العورة واجب عند جميع
 يعقل اذ انها عورة وليس من هذه الباب مجامعة
 مغلوقة العفل اذا كانت بسبب عارض من الجن
 فان ذلك لم يخفى انه جف مثلا بل المتضمن انها
 زوجته وتغير عفلها لا يدل على وجوب الخفي فيها
 بل يحتمل ان الجن اقتدارا على تعبير العضو
 وان لم يكونوا في الشخص والله اعلم **ومن ذلك ما قاله**
شيخ درويش رحمه الله في المرأة العجائز ان لها

على

على زوجها النفقة اذا كانت في بيته وتعتكس **ومن**
ذلك ما يوجب ان طلاق الجنون غير راقع بانفاق من
 اصحابنا ومن مخالفهم قال وان طلق او طاهر لم يقع
 طلاق ولا ضمها روك ضاها في حال الصحة ثم اعتق
 في حال الجنون لم يحر عنه لان عتقه غير فاض وكذلك
 المعتوه اطلاق له لانه لا يجري عليه الاحكام **وكذلك**
 لا طلاق المسعور ولا عتق له الا ان يعتق او يطلق
 في ساعة يعلم انه فيها صحيح **وقيل** اذا اطلق المسعور
 فعرف ما قاله طلقت وان لم يعرف فلا طلاق **وعن**
ابن عيسى ان علامة المسعور انه اذا اعرض يد لم
 يجد مس العضم **وان كان الجنون** باخذ الجنون وقت
 دون وقت فطلق في حال صحته او اعتق جاز وان
 كان جنونا لا يفيق منه فلا طلاق له وبذلك يقول
 جابر بن زيد **وقيل** في الجنون اذا كان يصح حين
 ويبدى سب عطفه حينها فكان منه طلاق او عتق
 ولم يعلم كان منه ذلك في محنة عطفه او في جنونه

ويعزل عنها ان خافت ان يضروها **قلت** وهذا
الموسوس عليه اها ان يكون مغلوبا على عقله فيدخل
تحت الخلاف الاول واما ان يكون غير مغلوب على
عقله فيكون طلاقه معتبرا والله اعلم **وقيل** في ذهب
عقله وله زوجة خافت على نفسها منه فطلبت الى
وليها وليه ان يطلقها فطلقتها ببراءتها او
بغير برآء ثم فرج الله عنه ونزوحه ولم تزوج
فطلبها قال له ان يرد بها لان النكاح فاسد اذا
كان طلقتها بغير رأي الحاكم **قيل** الحاكم ان يامر
بطلاقها اذا طلقت قال قد كان رجل من اهل بدي
ذهب عقله وكانت له زوجة وكان والد حيا
فرفعت الى ابي علي وطلبت ان يتفق عليها ابو
او يطلقها ولم يكن له مال قال فكاتب ابو علي الى
والي سائل ان يامر والد ان يتفق عليها او يطلقها
واما ان يطلقها قال واما ان لو عتبت بغيرك لم اقدر
على ان امر وليه بطلاقها **ومن ذلك ما يروى** عن

غيره عن ابي سعيد لا طلاق له ولا عتق وان قتل
كان ذلك خطا **وروي** عن ضمارة انه يلزمه الطلاق
والعتق وان قتل عبد الزمر العود **واما ان** مع ان
ذلك كان في وقت ذهاب عقله فلا يلزم ذلك وكذلك
ان صح انه كان منه ذلك وهو صحيح العتق فانه يلزم
ذلك **قيل** بعضهم ونخب ان يكون حكم فيه عتق
الا غلب من امور ما لم يصح فيه امر بين ولا نخب
يقاد على شتمه واما الطلاق والعتق فهما اولى
بالاحتياط **واما اختلافه** في ربي المعتوه والمغلوب
على عقله هل له ان يطلق زوجة المعتوه وزوج
المغلوب على عقله **فقال قوم** له ان يطلق **وقال**
آخرون ليس له ان يطلق وبذلك قال الشافعي وابو
حنيفة **واختار** ابا الطلاق لا يكون الى غير الزوج
ونحل حنظلة الاولين ان ولي المغلوب على عقله
ينزل مكره من لته في غالب الاحكام ومن ذلك عقد
التزويج له فيجب ان يكون تازلا من لته في الطلاق
ايضا والله اعلم **وقيل** لا يطلق ولي الموسوس عليه

محمدين محبوبين رحمهما الله تعالى انه لا طلاق للامه
ولا اعتناق قال ولا طلاق للاصم **الا كهرق في الوكيل**
اذا انتننا الاصم الا بكم مع قوم يبرقون ما يربد بالثبوت
جاز ما صنع من شيء **وهذه الخلاف** هو عين الخلاف
الموجود عن اهل الظاهر في طلاق من خرس وقص
لسانه اذا انتن الى الطلاق فقال **بعض** طلاقه
واقف اذا عاين بشارته **وقال بعض** لا يقع الطلاق
من طريق الهتك لان الهتك لا يتحصل بها العلم
ولا قامت عليها دلالة انها تسمى طلاقا **وقال**
بعض اهل الرأي اذا كانت الاشياء في مهبوت في
طلاقه ونكاحه وشرايه وبيعه جاز ذلك كله وان
لمسك فيه فهو باطل **وقيل ان العجم** لا طلاق له
الا اذا افصح بلفظ الطلاق ولا يلزمه في اللجاجة
طلاق ولا بيع ولا هبة حتى يبين كلامه
تمام امر وقت **قلت** وهذا انما يكون عند فصل
الحكم واما على سبيل المجاز في الواضع فيخرج في
معاملته بالاشارة الظاهرة منه ما ذكرناه من

الخلاف في معاملة الاصم الا بكم بل حالي الظاهر في واحد
والاعايد **وقيل لا تطلق** زوجه الا بكم اذا اطلقها وليها
ولذلك اذا تزوج امرأة وهو صبي ثم خرس وقص لسانه
لم يكن لوليها ان يطلعهما **وقيل** ولا تنار في ذلك والظاهر
ان الخلاف الموجود في طلاق ولي المأثورة على عقده
يخرجهما هنا اذا ما منع من اجرائه عليه على ان
كلامه ما لا تصرف به في نفسه ولا في ماله فاحتجاجا
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو اننا نرى عند وجوده فيجب
اعتباره في جميع المباحات لا بد منها والله اعلم **ومرشد**
ما خرج ابو يونس من رضى الله عنه من الطلاق في غير
المعروف من زوجته وفي غير المأثورة منه وعندنا اذا
ماتت هوات خرج فيه معنى الاختلاف فيقول من الجحد
هذا التزوج ان قبله له وشبهه وقول من لم يكن والله
اعلم **فوق** وبما جملته منها ثبت التزوج بوجه من
الوجوه ولو على رأي فلا يدل من ثبوت جميع احكامه
على ذلك الرأي واذا لم يثبت فلا يقع ان يعطى ثبوت

حواز التزويج ينظر المصلحة للصبي والصبي لان
 الله تعالى قد امرنا بفعل الاصلاح لهم ليسا لولد عن
 التناهي فكل اصلاح لهم خير وما امر الله بفعله فلا
 يصح ان يكون مكرها واللعن على **من فرغ هذا**
المقام ما يوجد في الضياء ان من دخل في تزويج
 البنت **من المسلمين** يجب يترك وهو مراعيا به
 البلوغ لانه قد جاء به الكتاب يستفتونك في
 النساء قل الله يفتركم فيهن وما ينطق عليك في الكتاب
 في تناسي النساء **وهي** ما يوجد عن الشيخ ناصر
 بن ابي نهم ان يزيد من تزويج التزويج الى
 البلوغ ان لا يبيع له وطئها قال وان وطئها
 فيلزمه ان يحرمها عليه ابدا **قلت** ويوجد في الاثر
 فيمن تزوج صبية ودخل بها فلما بلغت كرهته
 ثم تراصبا بعد ذلك على الرجعة قال فلا يرى له
 الرجعة ابدا اذا تزوجها ثم وطئها والنظر في رجها
 او مسه من تحت الثوب قبل بلوغها واري ذلك

جواز

المن

احكام الزوجية وهذا تعرف جميع الفروع التي لم
 ينص عليها في الاثر وهو وجه لا يشبهه فيه ولا يتم
 عليه وادع **الفصل الرابع في فروع القول بوقوع**
تزويج الصبي الى البلوغ فان اغتوه ثم والا
 انقضض وفيه ثلاث مقامات **المقام الاول** في فروع
 القول بوقوع تزويج الصبية الى بلوغها قال ابن
مؤكدة انفق اصحابنا على كراهية تزويج الصغيرة
 اليه لا آباء لها حتى تبلغ فان زوجها بعضا وليا لها
 فان النكاح موقوف على اجازتها اذا بلغت **ومعنى**
 ان الصبية اليها اب لا يكره تزويجها ثم ان دعوى
 الاتفاق من اصحابنا على كراهية ذلك غير مسلمة لما
 تقدم من ذكر الخلاف في صحة فروع صبية مطلقا
 كانت بغيره او غير بغيره **لا يقال** ان ثبوت الخلاف
 في صحة التزويج لا ينافي بثبوت الكراهية له لانه يمكن
 ان يقول قائل كبراهية التزويج فان وقع صح عند
لانا نقول ان ذلك ينافي ما قد ذكره من تعليم

الى البلوغ ففترق بينهما بالوطي الواقع في الصبيا والبلوغ
ومنها ما هو جدي في الاثر فمن تزوج بتيمة من جاحل
 المسلمين او سلطان ودخل بها ثم ماتت قبل البلوغ
 ولم تختلف وارثا من عصبية ولا رحم قال فصدقتها يكون
 صدقة على الفقراء عندها وعليه الاستغفار من وطئ
 التيمة لان الزوجية لا يصح وقد وطئ من لم يعلم منه
 الرضى فعليه التوبة مع الصداق **ومنها ما يوجد عن**
 محمد بن محبوب في رجل تزوج صبيبة غير عدا ركنه
 فنظر الى فروعها ثم بلغت فغيرت التزوج قال صدقتها
 لازم له بالنظر اليها **قال مسيب** لحامهم رها ان نظروا فيها
 او حسه ووقف هائم **اكنى** ابحاس الصداق بالنظر
 والمسلم اما العقد فلم يلزمه من قبله شيئا حيث انه
 لم يكن صحيحا في نفسه عنده لم يكن ثمان موقوفا على
 رضاها فلما تمته **وقال عزان بن الصفر** في رجل تزوج
 صبيبة لم تبلغ ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال لها
 نصف لصدقا اذا بلغت فامتنعت النكاح فان بلغت
 فلم تمت النكاح فلا شيء لها **وكذلك** يوجد عن محمد بن

يفسدها عليه **اذا قال مسيب** عن الازكوي لا
 يجوز له تزويج ما في اكثر القول والقيمة قول انه يجوز
 له ان يتزوجها تزويجا جديا **قلت** ونسبه
 بعضهم الى الاكثر **قال غيره** واما اذا تزوجها معها في
 صبياتها ولم ينس فرجها ولم ينظره على العهد مخاثر
 له تزويجها بالاختلاف **ومن كتاب الاختلاف**
 في رجل تزوج صبيبة بتيمة زوجه احبتي
 وجازها ووضيها وكانت عنده الى ان بلغت ففرضت
 به زواجها الى الفقهاء فرواى بعضهم الفراق
 وبعض اجازة وبعض وقف **اقول** اما الواقف
 فلا غير تبه لانه لم يجز لبني حتى يعيد قول له
 والوقوف لبين كحجة على غيره واما الجيز فكانه رآه
 صحة التزوج اول مرة وليس هذا القول بشي لا لانه
 تزويج من غير وري والمزوجة غير ما كذا لا موهب
 واما الموقوف فيحتمل ان يكون راي ان التزوج فاسد
 من اصله ويحتمل ان يكون رايه وقوف للتزوج

بالبريد كذا قال وإن كرهته بعد بلوغها فإن عليه
 صدقها بالنظر إلى فروجها قال وإن لم يكن نظراً إلى فروجها
 ولا مسه ثم فارقها وهي صبيبة وحلفت إذا بلغت
 أن تلوطها بطلقها الرضيت به زواجاً فكان لها عليه نصف
 صدقها وإن كرهته بعد بلوغها فإن عليه صدقها
 بالنظر إلى فروجها والله أعلم **قال أبو الحواري** لها صدقها
 تأمر من يوم فارقها وليس عليها ما بين إذا بلغت إذا
 كان قد نظر إلى فروجها أو مسه بيد فارق لم يكن نظر
 إلى فروجها ولا مسه بيد فحليها اليمين إذا بلغت
 أنهما متعة ذكراً التزوج ثم يكون لها الصدق كما كنا
 نحفظنا **ومنها** ما يوجب عن أبي عبد الله في رجل تزوج
 صبيبة لم تبلغ ودخل بها ثم تزوج غيرها امرأة وطليت
 آجر صدقها إن ذكراً ليس لها حصة بتلغ **ومنها ما يوجب**
عن أبي الحسن في رجل تزوج صبيبة ومات عنها
 ولم ير يدخل بها ثم تزوجها الآخر قبل بلوغها ودخل
 بها ولم ير يدخل بها فلما بلغت رضيت بالزوج الأول

محبوب ولو جحد عن غرك بن الصفر أيضاً في رجل
 تزوج صبيبة فمات قبل أن يدخل بها أنه لا شيء
 لها **قال أبو الحسن** الميسباني إذا ماتت قبل البلوغ
 والرضي فلا صداق عليه ولا ميراث له إلا أن يكون لها
 أب زوجهما فعلى قول له الميراث وعليه الصداق
قلت وهذا القول مبني على القول بصحة التزوج من
 الأب خاصة وقد مر ذلك قال **وإذا ماتت** وقد
 جاز بها فعليه الصداق بالوطي ولا ميراث له إذا ماتت
 بغيره والتي لها أب عليه الصداق وله الميراث على
 قول وإنما اثبت عليه الصداق ولم يثبت له الميراث
 في البيهقي بناء على مذهبه من ترك وتزوج التزوج على
 أن يلوغها ولو جوب الصداق بنفس الوطى لا بصحة
 التزوج والوطى الفاسد يوجب الصداق كما يوجب
 الوطى الحلال وإن دعا على **ومنها** ما يوجب بين تزوج
 صبيبة فنظر إلى فروجها من تحت الثوب أو مسه ثم
 فارقها إن لها عليه صداقاً كاملاً إذا بلغت فقلت
 أنه لو لم يطلها لم رضيت به زواجاً وعليها ما بين

رحمه الله فيما بلغنا قال وعدتُها إذا لم تحض ثلاثاً ثم
 وإن لم يحض بها فلا عدة عليها وإن ذكرها الحيض وقد
 نسي من الشهر يوم واحد فعدها ثلاثاً حيضاً **ومنها**
 ما يوجد عن الشيخ أبي سعيد في الرجل يطلق زوجته
 الصبية وكان قد دخل بها قال قد وقع الطلاق عليها
 في خطب الحكر على توقيف منه في الأصل إلى بلوغها
 فإن بلغت ورضيت بالزوج خطب وقع عليها الطلاق
 ولها صداقها إذا كان دخل بها وإن لم ترض بالزوج
 انسخ عنها النكاح بغير صداق ولها الصداق إذا جاز
 قال وإن لم يكن دخل بها فطلقها فالطلاق ایصنف
 موقوف في الأصل لتوقيف النكاح ولها أن تزوج
 فإذا بلغت ورضيت بالزوج فله نصف الصداق
 ولا عدة عليها وإن لم ترض بالزوج بانت منه بغير
 طلاق ولا شئ لها قال وإذا طلقها من بعد أن دخل
 بها فعدها منه ثلاثاً أشهر وله أن يراجعها
 في العدة إذا أراد رجوعها ويكون التزوج والطلاق

الذي توفي عنها قال لها من زوجها لم ولو الذي مات
 عنها صداقها كاملاً وعليها العدة ولها الميراث **قال**
وليس لزوجها الآخر ميراثها إذا دخل بها أو لم يدخل بها
 تلك وقد حرمت عليه ولا تخل به أبداً ولو تكفرت رجلاً
 عيباً والله أعلم **ومنها ما يوجب أنه لا نفقة للصبي**
 على زوجها كانت غنية أو فقيرة حاز بها ولو تزوج
 وعلى هذا فنفسه ما على أبيه ما لم يكن لها مال كان لها مال
 فيجب أن يوفى بها وإن انفق عليها من عده وإن نشأ
 من مالها والله أعلم **ومنها ما يوجب جد** عن أبي الحواري
 مائة الرجل زوجته الصبية برأى الشرعية والقدر
 موقوف ولا يجوز تزويجها حتى تبلغ قال وأما إذا كان
 برأى الطلاق وانقضت عدتها جاز تزويجها قال
 وإذا لم يتم النكاح وقد دخل بها الزوج فقد حلت
 عليه على قول بعض الفقهاء وهو الأثر وروى ذلك
 عن محمد بن محبوب **وقيل** لا تحرم عليه الظاهر أن
 يرجع إليها بنكاح جديد وهو قول موسى بن عبيد

ان تزوج اذا بلغت **وقر** تستأنف للعدة حين
 رخصت من بعد البلوغ **قال** والاول الحب الي **قلت**
 ووجهه ان يكون الزوج ينقض حكم الزوجية للموت
 ولم يبق من امر التوقيف امر يعتبر فيه رضاها وعد
 لا ارتفاع حكم الحكم الذي كان ورضعها رضاها
 هذا ووجهه **رضع** ان القول الثاني النسب ووافق
 للقول بوقوف الفروج لانهم يوفون الحكم كلهما على
 رضاها بعد البلوغ والله اعلم **ومنف** ما يوجد في
 الرجل اذا تزوج الصبية ودخلها ثم مات قبل ان
 تبلغ كان لها صداقها تمامي ماله ولها ميراثها اذا
 بلغت وانمت النكاح وعليها يمين بالله ان لو كان
 حيا رخصت به زواج وان بلغت قبل تمام النكاح لم
 يكن لها منه ميراث وكان لها صداقها وان لم يدخل
 بها ومات قبل بلوغها كان لها صداقها وميراثها
 اذا بلغت وانمت النكاح وعليها يمين بالله وان
 لم تمت ذلك النكاح فلا صداق لها ولا ميراث **وانما**

والمرجعة كله موقوف الى بلوغها فاذا بلغت رخصت
 بالتزوج وضع بها الطلاق الذي كان طلقها وان لم ترض
 بالتزوج بانت بغير طلاق وكان عليه صداق
 بالوطى صدق واحد لانه راجعها بالسنة **قلت**
وهذا العربي من مشكلات هذا المقام فانه اذا طلق الطلاق
 واقعا في ظل الحاكم فلا معنى لتوقيفه في المصل الى
 البلوغ لانه حينئذ يكون واقعا غير واقع وان كان
 موقفا في الاصل الى البلوغ فلا معنى لايامه تزوجها
 بالغير لانها على حاله لا تكن خطبة ما معها للتعفها
 بعقد ذلك الزوج وتؤسف امرها الى البلوغ **مر** لا
 معنى لتزويج من راجعته اياها في العدة وايامه وطيه
 اياها مع جعل كل واحد من الزوج والطلاق والراجعة
 موقوف الى البلوغ والله اعلم **ومنف** ما يوجد ايضا
 عن الشيخ الى سعيد بن الصديق اذا طلق عتسا
 زوجه فبلغت بعد موته بسنة ورضيت به
 زواجها انه قبل تنقيص عدد نسا في حال صحتها ولها

زواجها لها صدام هذا الذي شرط المبيت على نفسه
 وميراثها في ماله واحد **اعلم الغلام الثاني في تزوج**
الغول بوفوف تزوج الصبي بالبولوغ فمن ذلك
 ما يوجب عن غزل بن الصغري غلام لم يبلغ الحلم تزوج
 امرأة بالغاصد صديق معلوم ودخل بها قبل بلوغه فلما
 بلغ كره النكاح قال ذلك ذلك ان نشاء فقام معها وادعى
 زوجه وعليه صدامها وان كره الغلام معها فله ذلك
 ولا صدق لها عليه وليس عليها واخرج بغير طلاق
 الا ان يكون قد جامعها بعد بلوغه فان عليها الصدم
 ولا تخرج منه الا بطلاق **قيل** فان طلقها قبل بلوغه
 بعد ما دخل بها قال لا يلحقها الطلاق ويعزل عنها
 فان ابلغ فان اقام معها حتى تزوجه ولا طلاق
 للغلام حتى يجلس فان اقرانه دخل بها قبل بلوغه
 او اقامت عليه بيعة انه خلاها فانها لا يسيرو
 بك ذلك صداما لان اقرار الغلام لا يجوز وان اقر
 بعد بلوغه انه دخل بها وهو صبي لم يكن عليه

عند

واجب لها الصدم في الصبي الاول دون الميراث
 لان الصديق قد يستحقه بنفس الوطى ولا تستحق الميراث
 عند الا بصدقة التزوج ولا يصح التزوج عند الا
 بصدقة الرضى بعد البلوغ فان اكرمت في دعوى
 الرضى ثبتت خصمها يمين على ما ذكر ولا يشكرك عليك
 ايجاب الصديق بالادخول مع توقيف الميراث لان
 الاحكام انما تجزى على ما يقتضيه نظر الحال لا على ما
 يعمل به العامل فالزوج بالصبيته لما دخل بها كان
 قد اخذ رضول من رضول بصدقة التزوج فالزوم الحائز
 الصديق بذلك الدخول مع انه يركى التزوج وهو توفيق على
 الرضى فان في فيما يعنى من الامور بما اقتضاه نظره ولا
 اشكال في ذلك والله اعلم **ومنها ما يوجد في جبا مع**
 ابن جعفر بن نوح زوج صبيته فماتت قبل ان تبلغ
 ويعلم رضاها انه لا شيء له منها ولا تنوي عليه قال
 وان ماتت هو فاذا بلغت وطلبت الميراث منه فعلمها
 ان تخلف فله لو كان قلات من قلات جبا رضىت به

زوجا

صدق **وقيل** اذا تزوج الصبي بالمرأة تخلها
 ثم يبلغ فلا يرضى بها تزوجته فتدعي انه دخل بها
 فلا يقبل قولها وانما يقبل في الرجل الذي يجري عليه
 المحكام **وقيل** ان الصبي اذا وطئ زوجته
 بالغ ثم يبلغ فانما التزوج ثم طلقها فانها
 لها عليه نصف الصداق وليس ذلك الوطئ يلزمه
 منتهى وقال من قال عليه الصداق كله لانه قد
 رعي بالتزوج وقد دخل قبل ذلك **ومن ذلك ما وجد**
 فيمن زوج صبيا بغيرا ان اباه ثم ادرك فاجاز
 ذلك النكاح فانه يجوز **ومن ذلك ما وجد في المرأة**
 تزوجها الصبي ان النكاح موقوف الى بلوغه
 الصبي وبراؤه ليس هو برأنا قال فان تزوجت
 المرأة فزوج بعد برأان الصبي فرفق بينهما وبينه
 الى بلوغ الصبي قال ولعلها تحرم على الزوج
 الاخر **قلت** نعم تحرم عليه دخلها اولم يدخل
 لانه تزوجها ويصح مع زوج موقوف تزوجها الى

البلوغ

البلوغ على القول بتفريق التزوج وقد صدحوا بتختم
 تزوج المرأة التي خطبها وهي مع زوج فليفسد
 تحرم امرأة تزوجها وهي مع زوج **سئل** ان التزوج
 موقوف الى بلوغه فلا اقل من ان يكونها باجتناب
 الا تزوج حتى يعبر صحتها هذا الزوج او فسادها
 مشغولة بالعقد الذي رضيت به على نفسها في
 اول منع فتبقي على شغلها الذي تشغلت به
 نفسها ولا يفتك سائق ذلك الا انفسا خذا انفسه
 الزوج او يجعل الله لها سبيلا بغير ذلك والله
 اعلم **ومن ذلك ما وجد عن الشيخ** ابي سعيد رضي الله
 عنه في الصبي اذا تزوج الصبية فوطئها ثم
 مات عنها او ماتت عنه قال فان ماتت عنها
 قبل ان يعبر ضاه فان بلغت فليس عليها ما منه عدا
 على ما قال الشيخ رحمه الله في البالغ اذا ماتت عنها
 الصبي ووطئها ولم يعبر ضاه قال واما الصديق
 فان الصبي قد مات وماتت حته **وفي موضع**
 اخر انه ليس على البالغ اذا ماتت زوجها الصبي

عقد المتوفى عنهما زوجها قال وكذلك الصبي ليس
عليها من الصبي عقد المتوفى عنهما زوجها قال وكذلك
إذا بلغ الصبي فغير التزوج ثم مات وقد جازها
في صباه ليس عليه عقد لأنه لم يكن زوجا ثبتت
عليها فيه العقد قال وكذلك أن طلقها بعد بلوغه
رضى بغير زوجها وكان كلهما جازها في صباه أنه ليس
عليها عقد إذا لم يدخل بعد البلوغ لأن ذاك الصبي
وأصبعه سواء والله أعلم **وذكر ما يوجد في**
جامع ابن جعفر في الصبي إذا ملك امرأة ثم ماتت
المرأة فعلى الصبي عيّن بالله إذا بلغ أن لو كانت
حيّة رضي بها زوجة ثم يرها وذلك إذا كانت
المرأة راضية **وذكر** قال أبو الحارث رحمه الله
تعالى في البتة إذا تزوج امرأة فرضيت به ثم ماتت
وهو صبي **قوله أبو الحارث** فإنه البتة مريض
موتها حلف عينا بالله أن لو كانت حيّة رضي
لرضي بها زوجة وأنه قد مات هذا التزوج ورضي
به ثم يكون عليه الصداق ويكون له الميراث منها

قال

قال هكذا حفظنا والله أعلم **وذكر** ففروع للذكر
لا تنتن هي فضلا من أن تحصر والليلب العاقل
يسند باليسير على معرفة الكثير كيف وقد بلغنا
القول فيما أمكن ذكره من الفروع المنصوص عليها في آثار
المسلمين فلا تكثر في فضيلة من القضايا إلا وجد
لها ذكر في محلهما من أي باب طلقتهما وإنما ميزنا الفروع
بعضها من بعض على هذا الحال ليسهل على طالعها
من اجتمعها من مواضعها فإذا أخذت أخذت في الصحيح
كان عليه أن يطالع فرد من موضع وكذلك إذا أخذت
يقول الوضوف كان عليه أن يراجع فرد من موضع
وقد وردت في الآثار خناط بعض ما ببعض فكان
ذلك الاختلاط سببا لاشكال وعلى طالعها فالوفوق
الناظر ينور الله تعالى لا يشتبه عليه مع الحق أمولا
يختلط عليه من ذلك شيء والله رينا وفي الهدا وبه
التوفيق وعليه ألا تشارك هو حسينا ونحو الوكيل
تنبيه قد ظهر لذكر فروع هذا الفصل طالعها مبنية

على القول بتوقيف التزوج الى البلوغ اذ لا وجه لها غير
 ذلك **واقر** ان في صحته بناء بعض هذا الفروع على
 ذلك القول نظراً وكذلك انه اذا قلنا بتوقيف التزوج
 على الرضى بعد البلوغ ثم طلق الزوج البالغ او مات
 قبل بلوغها او ماتت هي او ماتت الصبي قبل البلوغ فقد
 انقطع ذلك التزوج الذي كان موقوفاً الى البلوغ **و**
 وانقضت العصمة بينهما فما وجه تأخير الحكم الى
 البلوغ وما معنى توقيفها بعد انقطاعها **ب**
 ذلك انه اذا كان التزوج موقفاً على شرط ثم انقطع
 قبل وجود الشرط فقد انقطع حكم المبروط قبل
 وجود شرطه وفي حال انقطاعه غير ثابت لنفسه
 فلا معنى لتثبته بعد انقطاعه بوجوه شرطه الذي
 وقف عليه فيلزم القائلين بتوقيف التزوج الطلاق
 احكام الزوجين بموت احدهما الزوجين قبل البلوغ
 او يحصل شيء من انواع الفسخ قبل ذلك ولا يخرج
 لهم عن هذا الا **الزام** **اللام** ان يجيء بديل
 خاص في هذا المقام مخرج عما حواه من ذلك فما
 جاء عن الله ورسوله فعلى الراس والعين ولكن لا

سئل

سئل الى ذلك الدليل فانه لو كان معهم دليل على ذلك
 لظهروا والحال انهم لم يظهروا في تقرير قولهم هذا الا
 اقتصروا ذكرها ابو محمد تقدم الجواب عنها وعلى
 تسليمها فلا نفيد صحته بناء هذه الفروع كلها بل غاية
 ما فيها اثبات القول بتوقيف التزوج الى البلوغ
 وصحة بناء هذه الفروع على ذلك القول امر غير اثبات
 ذلك القول **والنصف** فان القائلين بالتوقيف صرحوا
 بانها اذا ماتت وهي صبيبة فلا ميراث لها منها فيلزمهم
 على قولهم هذا ان يكون لاميراث لها منه اذا ماتت
 قبل بلوغها وان كان بالغاً لانقطاع امر الزوجية
ف **قبل** انما قالوا بعد توريطه منها لعدم امكان
 وجود الشرط الذي وقف عليه التزوج فانها اذا
 ماتت وهي صبيبة فقد انحال وجود البلوغ الذي
 وقف اليه التزوج ولا وجود هذا المعنى فما اذا مات
 قبلها وهو بالغ وبقيت طهر الى وقت البلوغ **قلت**
 نعم لكن امكان وجود البلوغ ليس هو العلة **ا**

بها التزويج وانما هو امر او قضي عليه التزويج عند
 فاذا انقطع امر التزويج بوجوه من الوجوه قبل البلوغ
 كان وجود البلوغ وعدده سواء لا انقطاع ذلك
 التزويج قبله **ثم من اشكالت** ان في بعض مسائل
 الفائدين ما لو تزوج ما يدعى جواز الدخول بها قبل
 البلوغ والدخول بها لا يصح الا اذا كانت روجه
 صح عند التزويج وهم لا يقولون بصحة الزوجية
 بل يوقفون التزويج الى البلوغ فيلزمهم ان يكون
 الدخول بها دافعا لغير تزويج تزويج ولو رجع الله
 الدخول الا بزوج او سرية فان قالوا بالتوقيف
 يلزمهم ان لا يجوز في الدخول كما امر اتفاقا فان دخل بها
 يلزمهم ان يحرموها عليه رخصت به او لم ترخص لانه
 دخل بها قبل صحته تزويجها فلا معنى لما وجد من
 تفريعهم انما اذا رخصت بعد البلوغ كانت روجه
 والا حرمت عليه **فان قيل** انما الجواز الدخول مع
 قولهم بالتوقيف لما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

دخل

دخل بها لثبوت ربه صبيته فكان هذا دليل على ثبوت
 الاستمتاع بالصبيته مع توقيف التزويج **فقد** هذا
 دليل على جواز الاستمتاع مع صحته التزويج **لا مع**
 توقيفه فانه لو لم يكن مصححا لدخولها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كيف يدخل بالمتكولين في امورها والمستتر
 حالها هذا الا يدين بالادنى الناس فليست تخصب
 المتزوج **فان قيل** ما الذي اشكاهم حتى قالوا بذلك
 وما الدليل الذي يمتنعون به على ذلك **قلت** اما الدليل
 فلا دليل واما الاشكال فمناشئ من مجموع شيبين **احدهما**
 دخوله صلى الله عليه وسلم بعائشة وهي صبيته **وثانيهما**
 ثبوت الغيب لها بعد البلوغ ففانما يتوقف التزويج
 نظرا الى ثبوت الحيا ربهما بعد البلوغ واما حوالا وطى
 نظرا الى فعله صلى الله عليه وسلم في عائشة **والثاني**
خبر بان ثبوت الحيا بعد البلوغ لا يفتح في
 صحته التزويج **الثاني** قبل البلوغ بذكره لا بوجوب توقيفه
 الى ذلك الحال فان الحيا بعد البلوغ امر غير توقيف

الموتى يخرج التزويج الى البلوغ **سلمنا** ان لها الحق فلا يخاف
 بعد البلوغ لا ينافي في الصحة قبله فعلمنا ان التزويج
 كان صحيحا قبل البلوغ فلا يدل على تزويفه هذا كله على
 سبيل الاجتهاد في النظر مع اننا لا نخطئ في دينه من عدل
 برأي من آراء المسلمين او اجتهاد حيث يصح له الاجتهاد
 والمجتهدين رب العالمين **المقام الثالث في استنباط**
التي لا يثبت في حملها على شيء من الاول والثالث
في اصول هذه المسئلة فكان حفظها ان تستقبط
 من الاثر وتلقى حيث لا عيب ولا اثر **من ذلك ما وجد**
 في صبيحة تزوجت اربعة اروج فوطوها جميعا
 جهلا منهم وعلوا جميعا بوطها فلما بلغت
 رضية باحدهم انه يسعها المقام معه وليسعه
 المقام معها اذا رضيت به بعد البلوغ **فان رضيت**
بهم جميعا في حال واحد كان الاول هو الزوج
قبل له اريد ان يحرجهم الحاكم وطعها وادفع
 عليهم الى بلوغها فوطوها جميعا بعد ان يحركها
 ذلك فلما بلغت رضية باحدهم لم يسعه المقام
 معها

معها قال اخاف ان تفسد عليهم جميعا واخاف
 ان لا يسعه المقام معها على ذلك **قيل له** اريد
 ان سالوا الفقيه من بعد تزويجهم بها عن وطعها
 فلا يحزن لهم الفقيه وطعها الا لم يرضيت به بعد
 البلوغ فوطوها جميعا بعد حج الفقيه هل يكون
 قول الفقيه مثل حكم الحاكم قال لا يبين لي ذلك **قيل**
له لم يسع من رضيت به المقام معها **قال** حجها
 ان يسعه ذلك ان شاء الله واحب التنزه في الفروج
 والخروج من الاختلاف فيها **اقول** ونعرب مثا ادري
 ما اقول على ان هذه المقول فانه ان كان التزويج
 الاول صحيحا فسد ماعده فلا يصح الرضى بشيء منها
 وان كان التزويج الاول موقوف الى البلوغ كالمقام
 من مذهبهم قال تزويج الاول قد وقع ورفع في
 البلوغ فامعنى التزويج الثاني والثالث والاربع
 فانهم انما يتزويجون من مضي فيه حكم وهو التزويج
 الموقوف الى بلوغها فلا يوافق تزويجهم محلا ينعقد

به ثم يوفى بالبلوغ فضلا من ان يكون شبهة يبيح
 المقام عليها بعد البلوغ اذا رخصت **وايض** فقد
 روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل
 ان يخطب على خطبة الرجل حتى يتحرك الخاطب قبله او
 ياذن له الخاطب فكيف يحل لكل واحد من هؤلاء ان
 يتزوج من عقد عليها غيره مع علمه بتزوجه بل
 كيف يباح له المقام معها بعد البلوغ ان رخصت به
 ولو دخل بها حال الصبا **وايض** فقد روي عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا تزوج الويلان فاول
 احق **وفي رواية** ايا امرأة تزوجها وليان فحكم
 لاولهما **وانت خبير** بان ذلك موافق لعلي رضاها
 اذا كانت بالغاً واذا ثبت ان اول الزوجين احق
 مع التوفيق بطل الزوج الثاني بكل وجه فلكذلك
 القول في الصبيته اذا تزوجها اربعة على القول
 بتوفيق تزويجها الى البلوغ فان الاول هو الاحق
 ولا زوجية للباقين **ونفع** الى علي امرأة تزوجها

اولياها

اولياها يبطل وزوجها احقها بعد ذلك يبطل اخر
 فترق علي بينهما وبين زوجها الثاني ورد بها الى
 زوجها الاول وجعل لها صداقها ما اصاب من
 تزويجها وامر زوجها الاول ان لا يفر بها حتى تنقض
 عدنها والله اعلم وما ذكرناه نعرضها عما ذهب
 اليه ذلك القائل **وكذلك** يظهر كذلك ايضا فساد ما قيل
 في رجل تزوج صبيته فله رهنه ولم ترض به في صبيته
 فتزوجها رجل قبل ان يطلها الزوج الاول وقيل
 ان تبلغ فدخل بها فلما بلغت رخصت بالزوج الاخير
 ان تزويج الاخر قاطم وتزويج الاول منقضي فان
 رخصت بالثاني فالاول قال قاطما الصداق قبل زوجه
 بالوطي واما العدة فاحب ان لا يطأها الزوج الاول
 بعد وطئ الاخر حتى تعتد عنه عدة المطلقة هـ
 استبراء لرحمها **فدت** وفي هذه مائتي المسئلة
 الاولى لانها ليس في بيان من ماء واحد **وكذلك** في عقد
 ما قيل في رجل تزوج صبيته ثم انها تكبر ثبوت النسب

الا القول بعدم تعينهم وهو لم يرد في غايته
 الارشاد بعيد من الصواب لم يقع على جواز ولا على
 جواز ما شاهاهم دليل من سنة ولا كتاب **فان قيل**
 ان هذه المسائل واشتباهاها مبني على القول بان
 التزويج غير تام حتى تنتم فكان التزويج ليس بشئ
 حتى تنتم واذا كان التزويج ليس بشئ لو اردت الاربعة
 الغفورد كلها على مورد واحد اذ لم يكن بعضهم سابقا
 بالاعتقاد على بعض فيبغي الامر لها فكانوا
 انزوا بها هذه الاعتبارات **قلت** لا يصح ذلك من وجوه
احدها انه قالوا انها اذا رخصت بهم جميعا في حال
 واحد ثبت التزويج الاول وبطلت البواقي فهذا
 من قولهم يد على ان بعض العقود اولى من بعض
وثانيه ان عقد التزويج كان موجودا حال العقد
 لاحال رضاها والموجود حال الرضا انما هو شرط
 صحة العقد لا انفس العقد فلا ينسب اليه ان
 لا شيء بل الضرورة وجوبه فاضية فان كانت مكاتب

وابرارها ما يرى من جفتها براءة شريفة تزوجت غيره
 ثم ابرارها بربان شرط ايضا ثم تزوجت ثالثا وابرارها
 بربان شرط وهو صبيته ايضا ثم تزوجت رابعا
 غيره اخر وبلغت ورضيت به زوجا وضنوا ان
 ذلك بربان يبينها من الزواج الاخرين فالظاهر
 اختارت الاولى فقله وقعت الحرمة بينهما وبين
 الذي بلغت عنده لان الاربعة كانوا كلهم ازواج
 موقوف تزويجهم وكان لها الخيار فيهم كلهم وكذلك ان
 اختارت الثاني والثالث والرابع فانها ذلك
 وينفسخ نكاح الآخرين ولها صدامها على من
 دخل بها منهم **هذا من الحجج العجائب** كيف يكون
 لها اربعة ازواج وتزوج كل موقوف الى بلوغها
 ثم انه لا يعنف الداخل بها منهم مع ذلك فلو
 بان مع هذا ليلد ومع هذا ليلد وكذلك الثالث
 والرابع كما كان يبين كل مخرج زوجا بل اربع فما
 يقولون فيهم مع ذلك فلا راي لهم جوابا على قلعه

وإنما نفقها لو سلمنا أن العقد كان لا شيء على من ذمهم
حتى تنقته **وجب** أن يكون الوطئ من أولئك الأزواج
أو أحدهم **وضع** قبل التزويج وهو لا يقولون بذلك إذ
لو سلموه وقالوا به للزمهم التفرق بينهم وبين ز
وطئها وإن رضيت به بعد البلوغ وهذا القائل
لا يعتز فيه كد والله اعلم **تدبر** به خرج عن التفرق
على الأقوال الثلاثة مسائل **منها** ما قيل في نفقة
الصبية إذا دخل بها زوجها أنه إن كانت غنية
فلا نفقة لها عليه وإن كانت فقيرة فلهما عليه
النفقة **وقيل** لا نفقة لها حتى تنبغ وتنقوي
منها أي إلا أن تكون لم يبلغ مال فان لم يكن لها مال
لزمته نفقتها إذا دخل بها فإذا بلغت فرضيت
به زوجها أي أمرته وإن لم ترضه زوجها وحكمها ما
اتفق عليها من صداقها **وقال أبو ثوري** في الصبية
إذا أحجمها معها زوجها لم تنكح حتى تنبغ
عنه وحكم لها عليه بالنفقة والكسوة حتى تنبغ
فإن رضيت به فهي تزوجته ولم ينكحها بشيء

عما اتفق عليها وكسائها وإن لم ترض به فرب بينهما
وأخذت صداقها وطرح عنه مكان كسائها وإن
عليها **ووجد** ذلك هذه المسائل في الظاهر لم
تبن على من الأقوال الثلاثة التي هي أصول هذا الباب
فإنها لو بنيت على القول بالصحة لوجب الانفاق
بعد الدخول كانت غنية أو فقيرة ولو بنيت على
القول بالوقوف على وجب الانفاق كانت فقيرة أو غنية
حتى ترضى بالزواج بعد بلوغها فالقول بوجوب
النفقة لها إذا كانت فقيرة وعدم وجوبها
إذا كانت غنية لا معنى له وكذلك أيضا لا معنى لوجوب
النفقة لها في حال صحتها فإن رضيت والاحتمال
عليها من صداقها لأنها إن كانت تزوجت في الحال
الانفاق فلا معنى لمحابتها من الصداق وإن كانت
غير تزوجت في ذلك الحال فلا معنى للزامة النفقة
لها في حال صحتها لا ينبغي ما اتفق عليه
وأيضا فالنفقة إنما تجب للزواج بنفس المعاش
فلا معنى لعزها عنه والحكم لها عليه بالنفقة

الوجه افترس ما يمكن الا عند العلم به واحسن ما يمكن
 حملها عليه من الوجوه وادد اعلى **وليس ذلك ما قيل**
 انه ان اتفق عليه بالحكم لم يرد عليه كاشي وان اتفق
 عليه ابغير حكم ردت عليه اذا غيرت منه لانه اذا
 حكم عليه بالانفاق فقد صار ينفذ بحكم حكاه عليه
 فهو كمن حكم عليه لزوجه المبالغ وان اتفق بغير
 حكم عليه كان حكمه ان ترد عليه اذا غيرت بناء
 على القول بوقوف التزوج الى الملوغ ويكون حكم
 الحاكم بالانفاق حبيبا على القول بالصحة **وبيانه**
 ان القائل بالوقوف لا ينقض حكم القائل بالصحة
 فاذا حكم القائل بالصحة على احد بالنفقة امضا
 القائل بالوقوف وان لم يحكم بشي كان الانفاق عليها
 لاجل ما جازضاها بالتزوج مرد واد عليه ان لم
 ترض به لانه يعصها الا ذلك الحال انه لم يجب
 عليه النفقة على القول بالوقوف فاستحق رد
 لذلك ويخرج في المسئلة قول آخر وهو انه لا ر

عليه

فقد ظهر انها لم تنب على القول بالصحة ولا على القول
 بالوقوف ولم الا القول الثالث المنسوب الى جابر
 بن زيد رضي الله عنه وهو القول بغيبا رد الزوجه
 را سا ومن المعلوم انها لم تنب عليه **فان قيل** ان
 القول بالانفاق عليها وطرح ذلك مرصدا فما ان لم
 ترض به مبني على وجه سابق وهو انه لما دخل بها
 وجب لها عليه صداق بنفس الدخول فيكون
 الانفاق عليها من مالها الذي لها عليه وهو الصداق
 فلا اشكال فيه **فلا** نعم ولكن يلزم عليه ان تكون
 الخسبة من الصداق ثابتة رخصت بالزوجه او
 كرهتها لانه قد ادى اليها ما لم يملها ولم يملها
 بل قد فيها اذ رخصت بالزوجه بل قال بعضهم فيها
 ان رخصت بدكان قد اتفق على وجهه وبعضهم
 لا يتبعه بالشئ مما اتفق عليها وآساها فظهر ان
 لم يرد هذا **فان قيل** انهم قالوا بذلك مستحسنا
 لا قياسا وللعلماء الاستحسان في موضع الاستحسان
 وهذا النظمون في مصالح العباد **فقد** نعر وكما هذا

يق

عليها اذا انفق عليها بغير حكم حاكم لانه انما انفق
عليها باختيار فهو بمنزلة المطوع **وايضا** فهي صبيبة
ولا رد عليها فيما سبق اليها باختيار وان كان ذلك
الاعطاء لغرض لانها لم تكن في حدة التشكك فهو
رزق ساقه الله اليها وهذا حكمه على القول بالوقوف
والله اعلم **فصل في غير الصبيبة بعد**

باب في ههنا لصدي اذا تقابل بالفرق
بينهما فانت للصبيبة من الخيارات ذلك فالصبيبة مثلاً
قوله عز بن الصفر في غلام لم يبلغ الحلم تزوج
امواتاً بالانصاف معلوم ودخل بها قبل بلوغه فلما
بلغ كره المكاح قال ذلك ان شاء اقام معها و
زوجه وعليه صداقها وان كره المكاح معها فله
ذلك ولا صدها لها عليه وليس عليها عن فطورك
وتخرج بغير طلاق الا ان يكون قد جتمع معها بعد
بلوغه فان عليه الصداق ولا تخرج منه الا بطلا
والله اعلم **وهي** هذا الفصل ثلاث مرات **المرتبة**
الاولى في ثبوت الغير اعتراف جميع القائلين
بوقوف تزويج الصبيان الى بلوغهم يثبتون

الغير لهم بعد بلوغهم اذا لمعنى القول بوقوف التزويج
الا تفويض امره اليهم بعد بلوغهم فان انوه والا
ومن قال بذلك موسى وموسى ومحمد بن محبوب والجمهور
وعز بن الصفر وهو ظاهر مدعيه هاشم فعلى
مدعيه هؤلاء ان الغير ثابت لمطلق الصبيبة كان
الغير من قبيل الذكر او من قبيل الانثى وكان المزوج
ابا او غير اب **وحجته** ما مر في الفصل الاول من
الاستحجاج على ثبوت القول بوقوف التزويج **واقفاً**
القائلون بصحة التزويج فقد انفقوا جميعاً من موافق
وتخالف على ثبوت الغير للبيته الا ابا يوسف
من قومنا فانهم يركها لها خياراً وكانه نظر الى التزويج
صحيح فلا يفسخ الا بدليل وجب الفسخ والحواب
ما سياتي من الاحتجاج على ثبوت الخيارات **واختلصوا**
في الصبيبة الى تزويجها اوها قال ابو مالك لها الخيار
اذا بلغت **وقال بعض الفقهاء** يثبت عقد الاب عليها
فلا خيار لها اذا بلغت قبيل وبه **عمل الشيخ محمد بن عبيد**

وهي بالغ وانما اثبت خيارها كونها احدى بنفسها في
 حال بلوغها فاذا التزمت الصبيبة الى هذا الحال
 وجب لها ان يكون حكمه ولا يضرها ثبوت العقد
 عليها وصحة ثبوتها حال صياها فان حكم الصبا مخالف
 لحكم البلوغ فادامت صبيبة فلا تصرف لها في نفسها
 وليها احدى بها لثبوت الادلة على ذلك واذا بلغت
 كانت احكامها بنفسها واثبت لها حكم البالغات في
 النفس كذلك التزوج او سفاح وهذا المصنف لا يوضح
 طائري واذا اثبت الخيار للزوجة وجب الوهابا وهي
 صبيبة كانت ثبوت الخيار لخبرها من المتامح اولى
 وبه يرد على ابي يوسف والله اعلم **سبح القائلون**
 بانها اذا زوجها الوهابا فلا غير لما يفعله صلى الله
 عليه وسلم في تزوجه بعائشة قايلا لو كان غير
 صحيح او صراعا به بلوغها وغيره اسم لما اختار النبي
 صلى الله عليه وسلم لنفسه الذي هو انقص **والجواب**
 اما ولا يفعل القول بخصوص صبيبة صلى الله عليه وسلم

للامة اذا اعتقت ثم قاس عليها الصغير اذا بلغت **و**
بمقتضى بان محل الاجماع انما هو في الامة اذا اعتقت
 وهي تحت عبد فاما اذا اعتقت وهي تحت حر فلا
 اجماع على ثبوت الخيار لها **وفي رواية عن عائشة رضي**
الله عنها انها قالت لو كانت تحت حر لم يخبرها وروي
عن ابن عمر انه كان يقول في الامة تعتق لا تخبر
الا ان تكون تحت عبد والله اعلم ويمكن ان يجنب
 لثبوت الخبر كما يروي عن ابن عباس قال ان جارية
 كنت انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ان
 اباهما زوجها وهو كارهة تخبرها النبي صلى الله عليه
 وسلم **وفي حديث حسن بن سعيد** ان اباهما
 زوجها وهو شيب فذكرت ذلك فانت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكرتها **وروي عن الحسن بن**
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فانت الحمار للمراة
 التي زوجها ابو مهبولة بالغ فيجب ان يثبت الخيار
 للصبيبة اذا بلغت **وبان ذلك انه لم يثبت**
 صلى الله عليه وسلم خيارها لو فوج **للعقد عليها**

بريرة وغيرها **وايضا** فلزمكم عدم ثبوت الخيار
 للبيعة ايضا ان قلتم **بعضهم** تزوجها وانتم تثبتون
 الخيار فظهر ان الحكم ليست موجبة بنفسها عدم
 الفسخ والدليل **ولكن ان يجنب** لهم نقول صلى الله عليه
 وسلم انت وماكل لا يملك وكذلك ان انت انت اذهو
 وماله لا يملك كان امرائيه فاذا فليس له نفعه
وحجاب يامة قد ثبت من حديث ابن عباس وغيره
 تخيير صلى الله عليه وسلم المرأة التي تزوجها ابو اسلم
 وهي كارهة وذلك يدل على انه ليس له ان يرد هذا الخدم
 ظاهرا بل لو كان الراد منه ظاهرا لثبت امره لو لم
 ملك للاب اذا الظاهر يعطيه ذلك ولا قائل به فظهر انه محمل
 محتاج الى البيان فلا يثبت به الاحتجاج والله اعلم
المؤتمنة الثانية في وقت الغيب وقد اتفق القائلون بثبوت
 على ان وقت البلوغ ثم اختلفوا بعد ذلك في ثبوت
 امور **على موطا** وفي **يكون** بها الغيب قال بعضهم
 اذا لم يخبر في اول مرقى ترك الدم فليس لها بعد ذلك الغيب

الذي يصح
 بذلك فلا احتجاج به كلنا لان نسل الخصم صبيته **واما**
 ثانيا فان اعترف بعضه بالتزويج ولا نقول بثبوتيه
 الى البلوغ لثبوت دخوله صلى الله عليه وسلم بها
 صبيته وكلامنا في ثبوت الغيب لها لا في صحة التزويج
 ففعله صلى الله عليه وسلم دليل الصحة فالدليل على
 ان هذه الصحة لا تنفسخ في شيء من الاحوال وليس
 في ثبوت الخيار لها ثبوت نقصان التزويج الصحيح
 فقد ثبت ان الله تعالى امر بنبيه بتخير نسائه
 في قوله تعالى يا ايها النبي قل لازواجك ان كن من
 نزل الحياة وزينتها الآية فلا يكن ذلكا دحا
 في صحة تزويجهن من قبل التخير فكذا الصبيته
 ما دامت صبيته تزويجها صحيح لا ينقص فيه
 فاذا غيرته بعد البلوغ لم يكن غيرا منقضا
 لما كان صحيحا من التزويج لكنه مستأنف حكم
 آخر وهو الفرق بينهما والله اعلم **فان قالوا** ان
 تزويجها كان صحيحا فلا ينفسخ الا بدليل **قلنا**
 قد ثبت الدليل على ثبوت الخيار بما مر من حديث
 بريرة

وطبها بعد البلوغ بطناً ورحمة منها فلا غير هذا لان مطاوعها
 علامه على رضاها **والتور** وليست في ان يكون مثل **الوحي**
 الخلوقة بها ومصرها حيث لا يحل للزوج ومصرها يسهل
 اياه كذا كذا لان جميع على علامه على الرضى اذا لم
 باختيار منها واحدا فان كان بغير اختيار فلا يحل عليها
 به وذلك كما اذا اغصبها او مصرها في غفلة او وطبها
 فانما او تخوز كذا ولا خلاف فيما اذا لم يطبها على
 اربعين مذهب **احد** اذا لم تغبر منذ بلغت بحكم
 في الحال ثبت عليها التزويج **وقد بين** لها الغير ما لم
 تظهر من ذلك الحيضة التي بلغت بها **وثالثها** لها الغير
 ما لم تغتسل من تلك الحيضة التي بلغت بها **ورابعها**
 ان لها الغير ما لم تتم التزويج وتوصى به او بما معها
 بعد البلوغ على الرضى فان جامعها بعد بلوغها بوضاها
 ثبت عليها التزويج على طحال ولو كان ممن جملة منها
 هكذا قال ابو نهران وخرج في المسئلة قولنا خلاف
 وهو ان لها الغير ولو لم تغتسل من حيضتها ما لم يطب
 عليها وقت صلاة نزلت غير لها بناء على القول بخوار

وضها

وقال خروث لها التغبير من قبل ان تغتسل من تلك
 الحيضة التي بها بلغت **وقولنا بلغت** ثم لست كسنة
 ثم قالت اني منه بلغت الى كراهة وما رضيت كان القول قولها
قال صالح بن وضاح اذا اغتسلت من حيضها وصلت
 فلا يقبل قولها بل القول قبل بعد الغسل من الحيض
 والصلاة قول الزوج انه قد جامعها ولم تغسل من
 حيضها واصلى في القول قولها قال ولا يقبل قول النساء
 عليها ولو كنزن وهي مصدقة في نفسها **قلت** ولا معنى
 لاستنظام الصلاة في ذلك فانه اذا كان المراءى من لصقة
 الزوج عليها وجوز حاله يمكن فيها وطبها فقد حصلت
 تلك الحالة بنفسه لا يغتسل بعد الطهر ولو لم تغسل **ولعل**
 ارباب القول الاول يريدون بذلك الاطلاق فيما اذا
 كانت الزوجة معترلة عن الزوج فانه هو الظاهر
 من مرادهم **وعن ابن عمر** قال في الامنة تعتق لا
 تخبر الا ان تكون عند عيبه واذا اصابها فلا خيار
 لها **فيل** **وقال ابو رويان** ان الخيار في ذلك على المتزوج
 ما لم يطأ والله اعلم **والخامس** ادم المتقوا على انه اذا

جماعها وزوجها في هذا الحال والله على الامر لئيم في هذا
 البلوغ الذي يثبت به الغير وعبر عن الحكم
 وسند كوني بهذا المقام اختلافاً في بلوغ الصبيته
 والصبي لان الغير مع البلوغ ثابت للجميع **رفع هـ**
زيادة في الوضاح عن أبي عبيدة انه اذا بلغ الغلام سبع
 عشر سنة الى ثمانى عشر فهو يخرجه الباطل **قال محمد**
بن محبوب واذا فارق ذلك في البنية والاكمام والكمالات
 والاختلال اذا كان عاقلاً واماناً الحد ودقلاً اقدم
 على اقامة الحد وعليه حتى يفرض بالبلوغ واخره ان
 لقول قد بلغ الحلق كما في غزو جيل ويعرف الحلق ما هو
 او لظهور فيه علامات كرجاء من خط الشارب ونبات
 اللحية وتسنه من البنية ان هذا الرجل لا يزال في
 هذا المقام احد وعشرين **قال ابو المؤثر** ان الحارث بن
 نضلة في الاقرار بالبلوغ من ثلاث عشر سنة
 وقصا عد **قال ابو المؤثر** قد يكون الغلام يبلوغ على
 خمس عشرة سنة وعسى على اقل واكثر **قال** ان
 خمر عشرين الذي رفع اليه عن أبي عبيدة ان الغلام اذا بلغ

فصل بعد الذي رفع اليه عن أبي عبيدة ان الغلام اذا بلغ

سبع عشرة سنة الى ثمانى عشر سنة جاز عليه
 ما جاز على البالغ **قال** الا في اقول في البيع والتزويج
 ان كان عاقلاً يعرض لغيره من الزجر واقا في الحد و
 فلا اقدم على اقامتها عليه الا ان يقرب بالبلوغ **قال**
 واحسب انه قيل الى ان يبلغ اربع وخمسة عشر سنة
 والله اعلم **واما في ربه** **قال** الذي ذكر لنا عن أبي عبيدة
قال ان كانت ابنة من اربع عشر سنة الى خمس عشر
 سنة هي غيرة الباطل وقد يبيع الحارثية على اقل
 من هذا **وقيل** ان امرأتها بلغت على ثمان سنين **وقيل**
ان محمد بن محبوب **الحمد لله** دارهم بالبعثرة وكان خواجه
 سفيان ومخيرار اذا كان يبيع حصنها وكان
 محباً صغراً سفيان فبلغ مخير فقل سفيان ففروا
 ذلك الى أبي صفرة فقال ابو صفرة اذا بلغ الذي هو صفرة
 جاز الحكم الذي هو اكبر وان لم يبلغ **وقال ابو عبيد**
 في غلام اقر بالبلوغ على نفسه انه لا يجوز اقراره على نفسه
 حتى يكون في حد البالغ او يخلو له خمس وعشرون
 سنة **قال ابو حبيب** معناه قد قيل في الصبي الذي

واختلفوا ايضا في المراهق الذي يقرب حده من البلوغ
 وكان يتردد من قبل اقراء بالبلوغ **فقال بعضهم** حكمه حكم
 حكم البالغ **وقال اخر** وحكمه حكم الصبي قبل البلوغ
 فالذي بالحكمه بالغ بالغ يحيز بعده وشراءه وهبته وعطيته
 وزوجه وكل ما ثبت على البالغ في نفسه وماله قال عذري
 ان كان يحكم اليه لعين حارقه ذلك وفي بعض القول
 الا الحد ودقانه لا يقيمها عليه واما سائر الحقوق فلعله
 يحيزها عليهم **فيل** وكذلك الصبيته اذا كانت ملحقه
 بنت عليها الرضى بالزوج في جميع ما ثبتت على الصبي
 المراهق على قولهم يقول ذلك **قال** اذا كانت بحكم
 الماهرين فقد قيل بذلك **فقال** في غير هذا عذري من كتاب
 المحد البالغ الا انه لم يبلغ بالصحة **فيل** له فاذا صار
 للصبيته ثلثي عشر سنة وبلغ ازاها ولم يبلغ اي عليها
 ان تستمر من بدنها على البالغ ولا يجوز ان ينظر منها
 الا ما يجوز من البالغ قال واذا ثبتت عليها احكام البلوغ
 في حقوق العباد كان حق الله اولى ان يقام عليها
فيل فان لم تفعل ان تكون آتية مثل البالغ اذا فعلت
 مثل فعلها قال لا يعجبني ان تكون آتية والصبي

المراهق

يحكم عليه بالبلوغ انه قنير في الاحكام باختلافه من خمس
 سنة في سنة الى ما فوق ذلك واما في الحد وارتقاء قال
 الى عشرين سنة وقال من قال في الربع وخمسون
 سنة قالوا لا يعد هذا اختلافا **وقال غيره**
 اذا ثبتت ثلث او اربعة او اعانتها فقد بلغ واما
 بلوغها بالحيض وان الترت الحيض او كانت ممن لا
 تحيض فاذ صارت في الحد الذي لا يرتاب فيه في بلوغها
 وهو ثلثا بين سنة الى اكثر فهي امرأة وثقما عليها
 الحد ودان في ثلثيها وكذلك اذا ولدت فهي امرأة
 قال وهذا اختيار طحايا للحد ود **واختلفوا في اقراء**
 الصبي بالبلوغ اذا كان في حده من يبلغ منه **فقال**
الوعلي اذا قال انه قد بلغ رشده وهو ممن يمكن
 ان يكون قد بلغ ثبتت عليه ذلك ولا تكرار له بعد
 ذلك في حكم الذي حكم له بالبلوغ **وقال ابن محبوب**
 لا يقبل اقراء العلام حتى يكون في حد البلوغ او تخلو
 له خمس وعشرون سنة **فقال** ومعنى قوله حتى يكون
 البلوغ اي حتى يكون مثله من يبلغ في العاقل **واحد**

لا يقع عليه انهم اقرب **وهذا** على قول من لا يروى بها بل لا
 الخلل بالغا فاما على قول من يثبت بلوغها بل لا فاما
 لازم لها بالعصبية لا انما ليست بصبيبة واحدة **على هذا**
جملة ما وجدته من اقوالهم في البلوغ وحاصله ان البلوغ
 بالاحتلام للرجل والحيض والخل والولادة للمرأة متفق
 عليه وكذا ان ابلغة الصبي او الصبيبة مبلغا لا يرتاب
 فيه اند بالغ وكذلك اذا بلغ الرجل سبعة ارجال وظهرت
 عليه حالته من شعر وغيره او بلغت المرأة مبلغ النساء **وظهرت**
 عليها حالتهن بالارتياب فان ظاهرا كطاهم الانفاق على
 الحكم بالبلوغ لم يظهرت منه هذه الحالة من ذكر او انثى
والخلافا فيمن لم ينصف لشيء مما ذكرنا وحاصل الخلاف
 يخص في امور **احد** ما الانبيات فقد قال بعضهم اذا
 نبت شارب او احدها بطيد او عاتنه فقد بلغ وعلمه
 الشافعي من فومنا ولم يجعله ابو حنيفة واصحابه بلوغا
اجتمع الاولون عمار وعطية الغرضي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم امر يقتل من ابنت من فريطن واستحبا في
 من لم يثبت قال فنظروا الي فلما كن قد ابنت واستيقنا

واستجمع الاخرين نظاير قوله تعالى والذي لم يبلوغ الحبل
 منكم ووجد ذلك ان ظاهرا هذه الآية ينبغي ان يكون
 الانبيات بلوغا اذا لم يحتل **ظنا** ان الآية حارة بنا
 بحري الاغلب المعتاد من احوال فان اغلب احوالهم
 المبلوغ بالاحتلام وعلمه فلا ينافي ثبوت البلوغ وغيره
 والله اعلم **الثاني** **السنون** وقد اختلفوا فيهم من يثبت
 بها البلوغ ومنهم من لم يثبت ذلك حتى يكون الصبي
 في حاله لا يرتاب فيها بانه بالغ ولم يعتبر في السنين
ثم اختلف القائلون بالسنيين فيهم من قال انه يبلغ
 خمسة عشر سنة ولو لم يحتلم ومنهم من قال اذا بلغ الغلام
 سبعة عشر سنة الى ثلثي عشر سنة فهو كمنزلة
 البالغ ومنهم من قال اذا بلغ عشرين سنة وقيل ان
 ذلك في الاحكام واما في اللحد وطمح حتى يبلغ اربعة وعشرين
 سنة وفضل خمسة وعشرين سنة على حسب ما مر
 وروى كلامنا اعتبر في الاحوال في عادات الناس
 فمنهم من رأى ان الاغلب بلوغهم يكون ابن سبعة عشر سنة
 الى ما توفى حكم ابنه وكذلك في الاقوال **والآخر** **والقائلون**

اشبار قال وروي عنه عليه السلام انه قال اذ بلغ
 الغلام خمسة عشر سنة فخذ ووضعت عليه الحد و
 ونقتصر له ولتقتصر منه **قال وعن ابن سيرين** عن
 قال اني ابو بكر يغلام قد سرق فاصوبه فتبصر فنقص
 اخذه فخلى عنه قال واكثر الفقهاء لا يقولون بهذا
 المذهب لان الانسان قد يكون دون البلوغ ويكون
 طويلا فوق البلوغ ويكون قصيرا فلا عبرة به **قوله**
ولم يجز معنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
 عن السلف شي من ذلك ولو صح لوجب قبوله الا اذا
 صح نسخها والله اعلم **المراد بالثالث في** **يحتجنا** **التي ثبتت**
بها الغيبة لصبيته من التزويج وقد علمت مما مر انه لا
 عيب لها قبل البلوغ وقد تقدم ان البلوغ المتفق عليه
 في الخبر اذا يكون بالحيض وتبين الحمل والحيض
 الخلاف فيما عدا ذلك فعلى قول من ثبت بلوغها
 بالسنتين مثلا فاذا بلغت الحد الذي يحكم عليها
 فيه بالبلوغ ولم يتغير فقد ثبت التزويج عليها
 عندنا وهو معنى قول بعضهم اذا بلغت خمس عشرة

بالسبعة عشر يحتجون بولادته صلى الله عليه وسلم
 لاسما فخره عز يد قاتنه ولاده على جنده بعز وبه الثام
 وهو ابن سبعة عشر سنة على ما قيل **وعلى الف بلوغ**
 بالخمسة عشرة فانهم يحتجون بحديث ابن عمر قال حضرت
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احب وان ابن
 اربع عشرة سنة فري في ثم عرضت عليه عا م
 الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني قال عمر
 ابراهيم لعزير هذا فرف ما بين المقاتلة والذرية ومع
 قوله حضرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكسر بصيغة
 المحمول من باب عرض العسكر على الامير ومعنى قوله
 فاجازني اي في المقاتلة او المباشرة والله اعلم
الثاني بلوغ الاثراب فقد قال بعضهم يات بلوغ
 اثراب الصبي بلوغ لها وقيل لا حتى تبلغ بنفسها سحا
 بعد ما تقدم **وقال ابو صفرة** اذا بلغ الا صغير جاز
 الحكم على الاكبر وهذا كله عني على اعتبار العاقل في النكاح
 والله اعلم **وقدر** **رأي بعض فوف** عن السلف انهم
 اعتبروا في البلوغ ان يبلغ الانسان في طوله خمسة

وقال **عس** **برهاشم** ان تكن الصبية فيهما عاقلها
 البلوغ واقوت بالبلوغ ولم يربث القلب فيهما فافترقا
 بالبلوغ ثابته عليهما وعلى قول من يقول اقوال الصبي
 بالبلوغ ليس يحكم بحجب ان يطلب لها حجب على بلوغها
 عند **ش** **اختلاف** في صفة المحض في هذا المعنى يخرج
 بعضهم على قول من اجاز النضر الى الفروج عند الفروج
 اجاز حوايز النظر من المرأة العدد الى الفروج هذه المرأة
 المدعية البلوغ حين يخرج منها الدم فاذا استهدت
 العد لئلا يدرك عند المحض كانت حجتني ذلك ويقتل
 غيرها لان العدد لئلا الواحد فائمة مقام المحض حيث
 كانت ثابتة عنده في ذلك **وقيل** لا يجوز الا امران
 في ذلك لان الشهادتين انما تكون من اثنين وقيل لا يجوز
 الا اربع لان المراتبة على شهادتين والاربع بمنزلة
 الشهادتين **اقول** **ع** **المرتب** **ثبت** شهادتين والاربع
 هذا المعنى لم تثبت شهادته الا شهادتين والاربع
 لان الاثنتين لا يوفون مقام شهادتين ولا الاربع

وقال

سنة فصاعدا فلم تغير التزويج بطل غيرهما **وقيل**
ازيلة **الزلب** اليتيم ولم تغير ثبت عليها **وقال**
عنه لا غير لها الا اذا بلغت الحلم بالحيض او الحمل
 او بلوغ السن الذي لا اختلاف فيه واما المراهقة
 للبلوغ ففي احكام تغييرها اختلاف قال واكثر
 القول لا غير لها حتى تبلغ بحيض او حمل او بلوغ
 سن لا اختلاف فيه **وعلى** **فقد** **بلوغ** **بها** بالحيض
 فاذا اقوت بالها حاضت في الوقت يحض مثل سائلي
 فيه فعلى قول من ثبتت اقوال الصبي بالبلوغ اذا
 اقوت به في وقتها هي مصدقة في ذلك وقولها هو
 المحض ولا مؤنة في ذلك وان قدرنا انها مدعية على
 الزوج في ذلك فلدعواها هذه لا تسقط حجة اقوالها
 بالبلوغ لان مدعى طلاق اقوالها محض فلا ينظر فيها
 بغير تبطلها من الدعوى **قال** **ابوالمؤثر** **فصدق**
 الجارية في الاقرار بالبلوغ من بلاد **عس** سنة
 فصاعدا **وقال** **ابوعبيد** اذا كانت ابنة اربع
 عشر سنة الى خمس عشر سنة فهي تزلة البائع

الذي

ولم

من صرح مع من حكم المسلمين اثبت عليها البلوغ بذلك
 والله **اعمل المرتبة الثانية** في لفظ **الغير** **وتحمله** فانها
 لفظة فموان تقول الحارسين قد غيرت التزويج الذي
 تزويجي به ابي او اخي من فلان بن فلان واجاب اذا قالت
 غيرت من تزويج فلان فقال مسعود بن هاشم انها قد
 اثبتت التزويج على نفسها **قلت** وذلك من حيث انها
 اضافت الى نفسها فسميت تزويجا لها فكذلك اقرئت
 اولادها تزويجا بعد الاقرار بالتزويج شرعية
تعبير واقول ان تسميتها لدم تزويجا واصنافها
 الى نفسها لا يثبت عليها اقرارا يرضى بالزواجية لانها
 انما سميت تزويجا باعتبار ما دخل فيه من العبد عليها
 فهو هذا المنظر تزويج لها كمن عقد الزوجية انتفض
 بتعبيرها منه فهذا وجه تسميتها لدم تزويجا لها
 فاذا عرفته عرفت انه لا يدل على اقرارها بالرضى منها
 بزواجية معها والله اعلم **وان قلت** معبرة من
 فلان بطلان الذي كان تزويجا فقال بعض لا غير لها

من

ايضا لان النساء لا تقبل شهادتهن الا اذا كان معهن
 رجل فاذا رجعتا الى باب الشهادتين سقطت شهادتهما
 الكل ولواجنعت مائة الف واذا رجعتا الى باب
 التصديق وقول الحق من جعل الحاكم حجة كان حجة
 حجة وعلى قول من لا يجيز النظر الى الزوج يحتمل
 في طلب الوقوف على بيان بلوغها ما امكن **قال الشيخ**
ناصر بن خنيس بأم الحاكم امرأة عدلة وتسير هي
 واباها وتسلم خذية المرأة جميع ثيابها وذهبها الفلح
 وتنظر اليها هذه المرأة العدة للحين ثم يدي يد هاتين
 الى فرجها الى الطمارة فاذا خرجت من الماء مطهرها
 اعطتها هذه العدة لثوبها عند ما تلبسه غير ثيابها
 التي كانت لا لبسة لها وتعطيها خرقا بيضاء من عند
 وتنظر اليها حين تمضي تلك الخرقاة الى فرجها فاذا
 رايت هذه المرأة العدة **رحم** حوض في تلك الخرقاة
 فتسبها حينئذ عند الحاكم قال ولفظ شهادتهما
 ان تقول انا اشهد ان فلانة بنت فلانة قد
 بلغت الحلم بالحيض وانها قد حاضت الحيض الذي

مراعاة اللغة في عامة ابواب الفقه والله اعلم ببعضهم مراعاة
 الالفاظ اللغوية والله اعلم **وقال الشيخ** ناصرخمسين
 اذا تخسّن الينمة لفظ الغير فاما ان تتعلمه **وقال**
ابن عبيد ان الذي فصل الى الواو في معجزة التزويج ولم
 تحسن اللفظ شئت وتعلمت اللفظ ولفظت بلفظ
 يجوز به الغير قال فلكم لا جائز ولو جاءت المنة بعد
 المنة والدة علم **واما محل الغير** فقال السبيدي حسن
 بر خلف ان الغير اولى عند الحكم في معاني الحكم
 دون سائر الالفاظ غير انه اذا صح ذكر من الصبيته كمنته
 بعد بلوغها عند من تزوجها في حال صباها بلفظ
 ياتي على غير هاهنا او ما يستدل به عليه معه ان
 يكون ذلك محتمل عليه واخشي ان لا يسعد امساكها
 بعد ذلك فيما بينه وبين الله ولو لم يحكم عليه بذلك
 حاكم لان الانسان عليه ان يحكم على نفسه بما يحكم
 عليه به الحاكم عند عدم لقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا كونوا قواها بين بالقسط شهد الله ولوعا الفسك

فذكر

مراعاة

اذا قالت الذي كان زوجه وقال بعض لها الغير **اقول**
قولها كان زوجه لا يبطل غيرها منه لانه كان زجا
 لها على قبل البلوغ على قول من يقول بصحة التزويج
 في الصب ولعلها اذا اطل غيرها بناء على قول من يقول
 بوقوف التزويج فكما انها عند اقوت بالزواج
 ولا زواجية الا برضاها فغيرها من بعد التزويج
 غير مسموع ولا يخفى انها لم ترد بذلك اقرارا بالتزويج
 وانما ارادت الحالة التي كانت عليها في وقت الصبا
 وتطبيق المرافاة على مقتضى الاصول ومراعاتها
 لاحوال الفروع محتاج الى فقيه ماهر فاحال هذه
 الحامية الصغيرة السن مع ذلك بدل وماحال العوام
 عند ذلك فلو اجب مراعاة مفاصلهم وحمل القاض
 على المتعارف عندهم فلا يحكم عليهم ولا لهم بالعالم
 الحفيدة التي لم يقصدوها ولا بالفاظ المتروكة عندهم
 التي لا يعرفونها وقد قيل ان الفقه مبني على العرف
 والتعامل وهذا وجه يترجح به مراعاة العرف على

ثبوت

الآية **قال القبط** لابد ان يكون النكاح عند حاكم
 او عند اهلاء يوصلون اليه الا امران نعتبر حضورهما
 قال ولو سمع زوجهما من فيهما ابطال النكاح لم يجز
 له ان يحامدهما وقد فاقته فان شاء عقد نكاحا
 جديا يولي وصدوقا ونهروا وما الحاكرا والاهناء
 فليضبط الامر حتى لا يوجد الى النكاح سبيل **وقال**
مسعود بن هاشم ان قالت لزوجهما قد بلغت وعينت
 منك التزويج وذكركم الليل فكذلكها وجامعهما مكنة
 لها وصح ما قلته وحرمت عليه لانها لما قالت عنت
 منك التزويج فقد انقضت النكاح **وايضا** قالوطي
 في الحضر على العمد تخوم به عليه والله اعلم **اقول**
 وبالحلة فغيرها عكلا عن نقضها للتزويج الذي عقد
 عليها فاذا حصل هذا النقض عند الحاكم او غيره ممن
 الناس او عند الزوج بنفسه فقد انقضت الزوجية
 ولا يوقف الفساخ بها على الغير مع الحكم وانما المتوقف
 على ذلك امضاء الحكم لها بذلك حتى تكون لها الحكم عليه
 فيدفع عنها ان لم يملكتم عن مخالطتها الا بالذمف وانما
 فيما بينه وبين الله فمنذ صح معه غيرها وجب عليه

اعتزالها والله اعلم **ولله** اجاب المرأة الى الحاكم فقالت ان وليي
 قد تزوجني تزويجا وانا بئيمه عنيا بلغت مبالغة النساء
 وانا معيرة منه والان قد بلغت مبالغة النساء وقال الزوج
 انه تزوجهما ويه بالبع او قال انها قد بلغت منذ زمان ولم
 تغبر وانكرت به ذلك **قال المحامد الصبيحي** فما احسب ان
 القول قول المرأة في هذا كلامها الصديق بالخروج والام
 يدخل بها فكلتي لها **وقال في موضع اخر في امره** عنت
 التزويج وادعت انه تزوجهما ويه يدينه وادعى
 الزوج انه تزوجهما ويه بالبع ويه في ذلك الحال ظاهر
 بلوغها قال اني لم احفظ في هذا شيئا منصوبا وكجس
 عندي ان يكون القول قولها مع يمينها حتى يصح عليها
 ما بينت التزويج من رضى بعد البلوغ وكجس عندي
 قول قول الزوج اذا ادعى انها حال بلوغها حتى يصح
 عليها خلاف ما تدعى من الصبا واليتم وكجس عندي
 ان يدعى كل واحد منهما بالبينة على ما يدعى قال والدي
 يتجدي واراه ان لا يقبل قول الولي كان ابا او غيره
 اذا قال انه تزوجهما بالغت وعندك ان قولها اولي مرثونه

وأما شهرها رتبة على فعل نفسه فقال من قال لا تقبل وقار
 فقال تقبل في هذا الموضع قال ولا اعلم يقول شهرها رتبة
 لنا هذا على فعل نفسه الذي بهذا الموضع في بعض القول
 ومن يجعله الحاقا قاسيا بين قوم واهله على هذا **آخر**
 مايسر الله كتابته من الكلام على احكام تزويج الصبيات
 والله ربنا المسؤول ان يتلقاه ههنا بالقبول وان ينفع
 به عياده وان يبين به الملبس على الناس من هذه المسئلة
 فهو حسينا ونعم الوكيل هو وكان تمام نسو يد
 هذا الرسالة يوم ٢٦ شوال سنة ١٢٩١
 والحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد النبي والدرر صبيه وعلى الناس بعين
 لهم يا احسان الى يوم الدين وذلك
 بقدر الصغف الكتاب
 واحقره محمد صالح
 جمعة من مطر

الحمد لله

عرض على شيخنا بحضرة الامام المولود في سنة ١٠٠٠

۱۹۵۵